



جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

استجابة بعض المتغيرات الاقتصادية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن دراسة قياسية
تحليلية للفترة (1980-2015)

**The Response Of Some Economic Variables To Foreign Direct Investment
Inflow In Jordan- an Analytical Econometric Study Period (1980-2015)**

إعداد الطالب

أمين أسامة أمين القاسم

إشراف

الدكتور محمود هيلات

حقل التخصص_ الاقتصاد

2017

لجنة المناقشة

استجابة بعض المتغيرات الاقتصادية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن دراسة قياسية تحليلية
للفترة (1980-2015)

The Response Of Some Economic Variables To Foreign Direct Investment
Inflow In Jordan- an Analytical Econometric Study Period (1980-2015)

إعداد

أمين أسامة أمين القاسم

بكالوريوس اقتصاد، جامعة اليرموك 2014م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد في جامعة اليرموك،
إربد، الأردن.

وافق عليها

محمود هيلات..... مشرفاً ورئيساً

دكتور في الاقتصاد، جامعة اليرموك

زكية مشعل..... عضواً

أستاذ دكتور في الاقتصاد، جامعة اليرموك

سعيد الخطيب..... عضواً

أستاذ دكتور في الاقتصاد، الجامعة الأردنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برويتك...

"الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة..

"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى سر نجاحي والعطاء... أبي الفاضل

إلى نبع المحبة والحنان وبلسم جراحي إلى أغلى الحبايب... أمي الغالية

إلى من هم عزوتي وسندي في الحياة... أقاربي

"أبناء العم"

إلى جدي المربي الفاضل الأستاذ أمين وجدتي وعمي وأخي

رحمهم الله واسكنهم فسيح جناته

إلى من كانوا لي أوفياء... أصدقائي وزملائي جميعاً

" المهندس مصطفى علانة "

إلى من استطابة النفس لهم سلاماً طيباً وورده ♥ ستبقوا اليوم وغداً وإلى الأبد

أمين القاسم

الشكر والتقدير

ب

"كن عالماً... فإن لم تستطع فكن متعلماً، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغظهم"

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكلفت بإنجاز هذا البحث، نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير .

أتقدم بخالص الشكر والعرفان وفائق الاحترام والتقدير إلى مشرفي الفاضل الدكتور محمود هيلات على تكرمه بالإشراف على رسالتي، الذي أنار دربي بنصائحه وتوجيهاته القيمة، ليصل إلى الشكل الذي هو عليه.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة: الأستاذة الدكتورة الفاضلة زكية مشعل والأستاذ الدكتور الفاضل سعيد الخطيب، على كل ما بذلوه من وقت وجهد في مراجعة ومناقشة الرسالة، وبالتالي إثرائها من كل جوانبها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	لجنة المناقشة
ب	الآية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
ح	قائمة المحتويات
ي	قائمة الجداول
ط	قائمة الاشكال
ي	الملخص باللغة العربية
ك	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1	1.1 مقدمة الدراسة
2	2.1 هدف الدراسة
2	3.1 أهمية الدراسة
3	4.1 مشكلة الدراسة
3	5.1 فرضية الدراسة
4	6.1 تسلسل الدراسة
5	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
5	1.2 المقدمة
5	2.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي
6	3.2 أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
7	4.2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
8	5.2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
11	6.2 إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر

الصفحة	الموضوع
13	7.2 الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر
13	8.2 المستوردات والاستثمار الأجنبي المباشر
14	9.2 البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر
14	10.2 النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
18	11.2 الدراسات السابقة
22	12.2 تقييم عام للدراسات السابقة
23	الفصل الثالث: الأطار الوصفي لمتغيرات الدراسة في الاقتصاد الأردني
23	1.3 المقدمة
24	2.3 واقع الاقتصاد الأردني
26	3.3 الاستثمار الأجنبي في الأردن
29	4.3 التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن
30	5.3 معوقات الاستثمار الأجنبي في الأردن
31	6.3 مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن والدول العربية
33	7.3 الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن
36	8.3 المستوردات والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن
	9.3 البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن
39	الفصل الرابع: منهجية الدراسة والتحليل القياسي
39	1.4 المقدمة
40	2.4 مصادر البيانات
40	3.4 منهجية الدراسة
40	4.4 النموذج القياسي
43	5.4 الاختبارات التشخيصية
43	1.5.4 اختبار جذر الوحدة للسكون (Unit Root Stationary Test)
45	6.4 المشاكل الإحصائية

الصفحة	الموضوع
48	1.6.4 اختبار الخطية المتعددة (Multicollianarity)
48	2.6.4 اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)
49	1.7.4 تحليل النموذج الأول
53	2.7.4 تحليل النموذج الثاني
61	3.7.4 تحليل النموذج الثالث
58	الفصل الخامس: النتائج والاستنتاجات
65	1.5 الاستنتاجات
66	2.5 التوصيات
67	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	الجدول
47	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للمعادلة الأولى	1-4
48	اختبار المعادلة الخطية المتعددة للمعادلة الأولى	2-4
48	اختبار الارتباط الذاتي للمعادلة الأولى	3-4
49	اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني للمعادلة الأولى	4-4
50	اختبار الحدود (Bound Test) للمعادلة الأولى	5-4
51	النتائج في المدى الطويل للمعادلة الأولى	6-4
53	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للمعادلة الثانية	7-4
54	اختبار المعادلة الخطية المتعددة للمعادلة الثانية	8-4
54	اختبار الارتباط الذاتي للمعادلة الثانية	9-4
54	اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني للمعادلة الثانية	10-4
54	اختبار الحدود (Bound Test) للمعادلة الثانية	11-4

الصفحة	الموضوع	الجدول
57	النتائج في المدى الطويل للمعادلة الثانية	12-4
59	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للمعادلة الثالثة	13-4
60	اختبار المعادلة الخطية المتعددة للمعادلة الثالثة	14-4
60	اختبار الارتباط الذاتي للمعادلة الثالثة	15-4
61	اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني للمعادلة الثالثة	16-4
62	اختبار الحدود (Bound Test) للمعادلة الثالثة	17-4
63	النتائج في المدى الطويل للمعادلة الثالثة	18-4

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	الشكل
27	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن FDI	1-3
32	مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بعض الدول العربية خلال الفترة (2005-2015)	2-3
33	تطور قيمة الصادرات الأردنية خلال الفترة (1980-2015)	3-3
32	منحنى تطور كل من الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (1980-2015)	4-3
36	تطور قيمة المستوردات الأردنية خلال الفترة (1980-2015)	5-3
38	منحنى تطور كل من المستوردات السلعية والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (1980-2015)	6-3
49	Cusum Test للمعادلة الأولى	7-3
54	Cusum of Squares للمعادلة الأولى	8-3
54	Cusum Test للمعادلة الثانية	9-3
61	Cusum of Squares للمعادلة الثانية	10-3
61	Cusum Test للمعادلة الثالثة	11-3
63	Cusum of Squares للمعادلة الثالثة	12-3

المُلخَص

القاسم، أمين. استجابة بعض المتغيرات الاقتصادية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (1980 - 2015). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2017 (المشرف: د. محمود هيلات).

هدفت الدراسة إلى تبيان استجابة بعض المتغيرات الاقتصادية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (1980-2015). استخدمت الدراسة طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لتحليل إمكانية وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة توازن طويلة الأجل (Long run equilibrium relationship) بين متغيرات الدراسة والاستثمار الأجنبي المباشر. وأظهرت النتائج إلى أن زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي بـ(1%)، تؤدي إلى زيادة نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي بـ(0.26%) مع ثبات العوامل الأخرى، وزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي بـ(1%)، تؤدي إلى زيادة نسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي بـ(1.10%) مع ثبات العوامل الأخرى، وأن زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي بـ(1%)، تؤدي إلى نقصان معدل البطالة بـ(0.47%) مع ثبات العوامل الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، المستوردات، البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، الأردن.

Abstract

The objective of this study is to investigate effects of foreign direct investment beyond economic growth. The impact on exports, imports, and unemployment rate of foreign direct investment in Jordan spanning the period 1980- 2015 is addressed, using data from world bank and central bank of Jordan. Auto regressive distributed lag (ARDL) model is employed for this purpose, and main finding are follows, an increase in foreign direct investment as a percentage of GDP increases exports, imports and reduces the unemployment rate. A one percent increase in foreign direct investment yields a 0.26% increase in exports and 1.1% increase in imports, while unemployment rate decreases by 0.47%, other factors remain unchanged.

Key words: Foreign Direct Investment, Exports, Imports, Unemployment, GDP, Jordan.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

شهدت فترة الثمانينات من القرن الماضي نمواً متزايداً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ، حيث أصبحت هذه التدفقات أحد أهم التغيرات الحديثة التي طرأت على الاقتصاد العالمي، ووفقاً للتقرير الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد حققت هذه التدفقات معدلات نمو تفوق معدلات النمو في التجارة الخارجية والنتائج المحلي الإجمالي العالمي (UNCTAD, 2005).

ونظراً لأهمية هذه الاستثمارات فقد أجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال خلق المناخ الملائم وتوفير الحوافز والمزايا لجذب هذه الاستثمارات. فالاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية للدول المضيفة، حيث يساعد الدول الفقيرة في بناء رأس المال المادي، وخلق فرص العمل، وتطوير القدرة الإنتاجية، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعد أداة فعالة في نقل التكنولوجيا وتوطينها محلياً (Dutt, 1998).

ويُعد الإنفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بكافة أبعاده أحد أبرز الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة في الأردن. فانفتاح الاقتصاد الأردني بكل امتيازاته سينقله من المرحلة السابقة التي اتسمت بالحماية ودعم الحكومة والاعتماد على الميزة النسبية إلى المرحلة الحالية القائمة على تحرير الاقتصاد ورفع الإنتاجية وتطوير الميزة التنافسية للقطاع الخاص. وأمام هذه الأوضاع فقد قامت الحكومات الأردنية المتعاقبة من خلال مؤسسة تشجيع الاستثمار على تحسين المناخ الاستثماري، من خلال عملية تحديث القوانين والتشريعات وتطويرها، بهدف استقطاب رأس المال الأجنبي.

حيث تبنت الحكومة الأردنية منذ عام 1989 برنامجاً طموحاً لإصلاح نظام التجارة، من خلال أتباع الأردن سياسات تقوم على الإنفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وتذليل المعوقات، وتم توقيع عدد من الاتفاقيات من أهمها اتفاقيات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والدول العربية، وانضمام الأردن إلى منظمة التجارة الدولية عام 2000، إضافة إلى توقيع اتفاقية إقامة مناطق صناعية مؤهلة في الأردن (التقرير الاقتصادي والاجتماعي، 2012).

2.1 هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى البحث في الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على بعض متغيرات الأداء الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1980-2015)، وبالتحديد الصادرات والمستوردات والبطالة، وذلك لمعرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات وخفض المستوردات بالإضافة إلى دوره في خلق فرص عمل للأردنيين وبالتالي الحد من معدلات البطالة في الأردن.

3.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الدور الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى كفاءة وفعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الأداء الاقتصادي في الأردن. ورغم العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الأداء الاقتصادي في الأردن، إلا أن القليل منها بحث في آثاره التي تتعدى النمو الاقتصادي ومؤشرات الأداء بشكل عام، وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة التي تبحث في الأثر الممتد للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال إيجاد فرص عمل، بالإضافة إلى دوره في تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وخفض المستوردات.

4.1 مشكلة الدراسة

على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً مهماً وفاعلاً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتعزيز مهارات اليد العاملة المحلية من خلال التدريب والتعليم، ونقل التكنولوجيا، ورفع المستوى المعيشي للأفراد، إلا أنه في بعض الأحيان قد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر غير محفز للنمو الاقتصادي والتنمية خاصة في الدول النامية، وذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول لا يرافقه الاستفادة من التقدم التكنولوجي ويركز على القطاع الصناعي (Industrial Sectors) على حساب القطاعات الأخرى، وهذا ما بينته نظرية التبعية الاقتصادية¹ (Dependency Theory) (Ferraro, 2008, 58-66). كذلك يمكن للاستخدام المكثف للتكنولوجيا في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر أن تزيد معدلات البطالة عندما تتحول الأنشطة الاقتصادية من أنشطة تعتمد على قوة العمل إلى أنشطة كثيفة رأس المال (باركر، 1995). وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1) هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات وخفض المستوردات في الأردن؟
- 2) هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في الأردن؟

5.1 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

- ❖ زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الصادرات وخفض المستوردات.
- ❖ زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق مزيد من فرص العمل وبالتالي خفض معدلات البطالة.

¹Dependency Theory developed in the late 1950s under the guidance of the Director of the United Nations Economic Commission for Latin America, Raul Prebisch, RaulPrebisch. Prebisch and his colleagues were troubled by the fact that economic growth in the advanced industrialized countries did not necessarily lead to growth in the poorer countries.

6.1 تسلسل الدراسة

سيتم استكمال الدراسة في خمس فصول مترابطة، على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

ويشمل كل من المقدمة وهدف وأهمية الدراسة ومشكلة الدراسة وفرضية الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

ويشمل كل من المقدمة مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواع وأشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وإيجابياته وسلبياته ونظريات الدراسة والدراسات السابقة وتقييم عام للدراسات السابقة.

الفصل الثالث: الإطار الوصفي لمتغيرات الدراسة في الاقتصاد الأردني

يسلط الضوء على واقع الاقتصاد الأردني وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن وارتباط الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، المستوردات والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، والبطالة والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ومقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن مع بعض البلدان العربية.

الفصل الرابع: التحليل القياسي

يتم به قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والمستوردات والبطالة في الأردن.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

يُلخص أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المقدمة

تسعى غالبية الدول النامية والمتطورة- إن لم تكن جميعها- لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره وسيلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي قد أصبحت هدفاً رئيسياً، تسعى هذه الدول إلى تحقيقه، من أجل زيادة دخلها القومي، ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، والارتقاء بمستواه المعيشي.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر واحداً من أكثر أشكال الاستثمار مثاراً للجدل في الأوساط الاقتصادية والسياسية نظراً للآثار الناشئة عنه للمستثمر نفسه أو لما تأمل الدول المستضيفة من تحقيقه لآثار مرغوبة في اقتصاديتها. إضافة إلى ذلك فإن مساهمته الكبيرة في عملية التنمية الاقتصادية وتشغيل الأيدي العاملة تجعله محط اهتمام المستثمرين وصانعي القرار على حد سواء لدوره الفعال في بناء هيكل الاقتصاد.

2.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر The Concept Of Foreign Direct Investment

(FDI): ويقصد به قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. ويمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً عديدة، كأنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج والتملك (Salvatore, 2011, 399).

وهناك عدة تعاريف أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر نورد أهمها فيما يلي:

ويعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى (البلد المستقبل للاستثمار). (UNCTAD, 1999).

وتعرفه منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) WTO بأنه أمتلاك مستثمر لقيم في بلد ما، اصلاً إنتاجياً في بلد آخر بقصد إدارته والحصول منه على عائد استثماري (World Bank, 1996).

3.2 أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تقف خلف قرار الاستثمار. وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية حسب خضر، 2004:

1- **البحث عن المصدر:** يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية. فضلاً عن إنخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.

2- **البحث عن الأسواق:** يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادةً إلى تلبية المتطلبات الإستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

3- **البحث عن الكفاءة:** يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

4- **البحث عن أصول استراتيجية:** يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

4.2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة ولكل نوع خصائص تميزه عن غيره ويمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأشكال التالية:

1- الاستثمار المشترك:

ظهر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها للإستقلال، ويقصد بالاستثمار المشترك مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة، والخبرة وبراءة الاختراع، أو العلامات التجارية (Richard, 1993، 91).

2- الاستثمار الأجنبي في صورة متعددة الجنسية:

تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفي قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة واللوجبات السريعة والمشروبات الغازية (Hymber, 1976).

3- عمليات الاندماج أو التملك:

وهو قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى بما يعرف بالشركة القابضة أو التابعة وقد ازدادت هذه العمليات بالفترة الأخيرة، وأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر (Deepak, 2001).

4- مشروعات أو عمليات التجميع:

وهي تأخذ شكل إتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلاً) لتجميعها بشكل منتج نهائي (عمر، 2006).

5.2 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن التنافس العالمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها، لا يتم بطريقة عفوية أو ارتجالية، وإنما يخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل، ما يسمى بمناخ الاستثمار، ويمكن تقسيم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث وهي:

1- المحددات الاقتصادية:

تتمثل المحددات الاقتصادية في الأوضاع السائدة في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر وأفاق تطويره، فتوفر البنى التحتية الأساسية كالطرق ووسائل الاتصال المتطورة والخدمات الصحية والتعليمية وشبكات الماء والكهرباء، تلعب دور مهماً ومؤثراً ليس فقط في تحديد حجم الاستثمارات المستقطبة بل وفي توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. هذا بالإضافة إلى معدل التضخم وتقلبات أسعار الصرف، ومدى تطور الجهاز المصرفي، وحجم السوق المحلي، ومدى توفر المواد الأولية (Cohen, 2007).

2- المحددات السياسية:

يعد العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي، فطبيعة النظام السياسي ومدى الإستقرار، وكذلك الظروف الإقليمية والعالمية من أكثر العوامل التي يأخذها المستثمر بعين الإعتبار، فعدم إستقرار النظام السياسي يعني عدم التأكد والمخاطرة في الاستثمار (الدباسي، 2006).

وقد أوضح Basi (1963) أن الإستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية، كذلك توصلت دراسة لكل من Schneider and Frey (1985) شملت 54 دولة نامية خلال الفترة الممتدة من عام 1976 إلى عام 1980، إلى أن عدم الإستقرار السياسي له إرتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر (صقر، 2000، 54-55).

3- المحددات القانونية والتشريعية والضريبية:

ينعكس الإستقرار السياسي على إستقرار التشريعات التي تحكم عمل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف وتوضح التشريعات مدى اهتمام الدولة المضييفة بجذب المزيد من الاستثمارات من خلال تقديم مزيد من الحوافز والتسهيلات الإجرائية حيث أن الحوافز المالية في البلد المضيف يمكن أن تزيد المزايا النوعية للاستثمار المحلي والأجنبي، كذلك فإن التشريعات القانونية تحدد مدى القدرة على القضاء على الإحتكارات فيما يتعلق بملكية الدولة سواء بالنسبة للمشروعات أو البنوك (Ho and Rashid, 2011).

ومن الممكن أيضاً أن تؤثر الإصلاحات التشريعية على نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في المشروعات القائمة في الدولة وكذلك درجة الحرية في التوظيف، وعلى مدى قدرة المستثمر الأجنبي في تحويل أرباحه إلى الخارج؛ وقد أوضحت دراسة Rosenn التي اجراها عام 1997 على قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر في أنجولا أن المستثمرين الأجانب ينجذبون إلى أنجولا بسبب الإصلاحات التشريعية

وملائمة البيئة الاقتصادية وأيضاً بسبب قوانين الضرائب والرقابة على معدلات الصرف ودرجة الاستقرار السياسي (خليفة ومحمود، 2010).

4- المحددات الإدارية:

أما المحددات الإدارية فتتعلق بمدى سهولة الإجراءات الإدارية ومدى ابتعادها عن البيروقراطية والفساد الإداري التي تزيد من تكاليف الاستثمار، كما تتأثر المحددات الإدارية بمدى توفر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار ومدى توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار وقدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها (الريعي، 2011).

5- المحددات المؤسسية:

أما المحددات المؤسسية فتتعلق بمدى وجود إصلاح مؤسسي، وعلى وجه الخصوص منح الأولوية للنواحي القانونية وحماية حقوق الملكية والتنفيذ القانوني للعقود التجارية، وإصلاح الائتمان وأسواق رأس المال وتعزيز سيادة القانون وتحسين كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير (Lim, 2001).

6.2 إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الاهداف لمعظم دول العالم بالنظر لما تحققه هذه الاستثمارات من زيادة في الصادرات والنتاج المحلي الإجمالي وإيرادات الخزينة، بالإضافة إلى ما تخلقه من فرص عمل وتدريب للعمالة وإستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وما يترتب على ذلك من تأثيرات إجتماعية وتربوية تساعد تلك الدول على اللحاق بركب التقدم مع المحافظة على خصوصيتها الثقافية والدينية (شكري وعوض، 2004، 5-57). وبالرغم من هذه المزايا إلا أن هناك من يرى العكس ويرى بأن الاستثمارات الأجنبية تتخللها بعض العيوب.

أولاً: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- 1- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملاً في تخفيف حدة البطالة، وهذا بما توفره الاستثمارات من فرص التوظيف المباشرة وغير المباشرة، حيث أن هذه الاستثمارات تحتاج عمالة لأداء أعمالها الخاصة، كما تخلق فرص عمل وظيفية بشكل غير مباشر من خلال تنشيط أعمال الموردين المحليين (Zilinsk, 2010).
- 2- يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة لدى الشركات المحلية، إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء والتوسع وتطوير منشآتها (محمد، 2005، 43-44).
- 3- إضعاف قوة الاحتكار المحلي، نظراً لقلّة الشركات المحلية في بعض القطاعات في الدول المضيفة، فإن دخول شركات أجنبية يخلق منافسة تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار (Blomstrom, 2002).
- 4- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة مصادر الدخل الحكومي فمع زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد الدخل المتولد من خلال الضرائب وبذلك تحقيق إيرادات أعلى للحكومة (أبو شرار، 2007، 260-266).
- 5- يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ (Haliu, 2010).
- 6- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق منافع اجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد الطرقات المؤدية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه والصرف الصحي (فضيل، 2004).

ثانياً: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على جملة من العيوب نذكر منها:

- 1- خلق التبعية التكنولوجية للدول صاحبة الشركات متعددة الجنسيات بسبب انعدام أو نقص الموظفين الأكفاء اللازمين لإدارة المصانع في الدول النامية (عطية، 2011، 250-251).
- 2- إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر قد يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف، إذ تتحول الأنشطة الاقتصادية من أنشطة تعتمد على كثافة قوة العمل إلى أنشطة كثيفة راس المال (باركر، 1995، 132).
- 3- التأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية، والخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية كل هذا يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي (Ozturk, 2007).
- 4- قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي (Crowd Out) في الدول المضيفة بدلاً من أن يشجع علمزيد من الاستثمارات المحلية (Crowd In) وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول (UNCTAD, 1988).
- 5- أن اهداف المستثمر الأجنبي هو في الواقع تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح وبالتالي الحصول على أعلى معدل عائد استثماري وليس المساهمة في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي بدرجة أساسية، وقد يكون تحقيق هذا الهدف على حساب الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية (Billent, 1991).

6- أن الاستثمارات الدولية الكبيرة عادة تمتلك إدارة متطورة ومتخصصة (محترفة) لها قدرة على أن تفلت من الرقابة وقد تقوم بنشاطات غير مرغوب فيها أو غير مناسبة لأولويات التنمية الاقتصادية والإجتماعية، كما أن حجمها الضخم قد يمكنها من تكوين أو تشكيل نشاطات احتكارية معينة تسيطر بها على بعض مجالات الإنتاج في الاقتصاد المحلي (احمد وخضير، 2010).

7.2 الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن للشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر التوسع في عملياتها الإنتاجية بسبب إمتلاكها لرؤس اموال ضخمة وقدرتها على الإقتراض من الأسواق الدولية، وبالتالي تستفيد من إقتصاديات الحجم مما يؤدي إلى حدوث زيادة في صادرات الدولة المضيفة وهذا هو الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى أن الشركات المحلية في الدول المضيفة تستفيد من المعلومات التجارية المتاحة لدى شركات الاستثمار الأجنبي المباشر عن المنظمات الصناعية والتجارية الدولية التي تكون الدولة الأم لتلك الشركات اعضاءاً فيها ويؤدي ذلك أيضاً إلى تحفيز الشركات المحلية ودفعها إلى تحسين انتاجها ما ينعكس على زيادة صادرات الدول وهذا هو الأثر غير المباشر (Jaumatte, 2004).

8.2 المستوردات والاستثمار الأجنبي المباشر

أما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات الخاصة بالدول المضيفة، يكون سلبياً اذا حلت السلع المنتجة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر مكان السلع المستوردة، ما يوفر على الدول المضيفة استنزاف احتياطياتها من العملات الأجنبية والمرتبط بسعر صرف العملة المحلية، أما المستوردات من السلع الوسيطة فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدولة المضيفة (Katseli, 1997, 181-213).

9.2 البطالة والاستثمار الأجنبي المباشر

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور هام في الحد من مشكلة البطالة في البلد المضيف من خلال التوظيف المباشر في المنشأة الأجنبية، بالإضافة إلى طرق غير مباشرة. ولكن هذا التأثير يعتمد بشكل كبير على طريقة إنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا كان تأسيساً، فهذا بدون شك سوف يخلق فرص عمل جديدة. بينما في حالة الاندماج والاستحواذ، قد يؤدي هذا النوع من الاستثمارات إلى زيادة معدل البطالة نظراً لسعي الشركة الجديدة للاستغناء عن بعض العاملين الفائض عن الحاجة بسبب التقنية المستخدمة أو استبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية بمواصفات مختلفة (Capital Intensive Product). كذلك يعتمد هذا التأثير على القطاع الذي يعمل فيه المستثمر الأجنبي المباشر. فمثلاً الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الخدمي قد لا يخلق فرص عمل مثل القطاع الصناعي الذي يعتبر كثيف الاستخدام للأيدي العاملة (Labor Intensive Industry) (Spero and Hart, 1997,) (259).

10.2 نظريات الدراسة

1.10.2 النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

نظراً للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم وعلى الدولة المضييفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيراً يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها، وفي هذا الإطار سنقسم هذه التفسيرات إلى:

- التفسير التقليدي

- التفسير الحديث

• التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- النظرية الكلاسيكية: يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على كثير من

المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. ومن وجهة نظرهم

فإن هذا الاستثمار هو كمنافسة من طرف واحد الفائز فيها هو تلك الشركات وليس الدول المضيفة

(kindelberger, 1969). حيث تستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات

يمكن تلخيصها في ما يلي:

أ- ميل الشركات المستثمرة إلى تحويل القدر الأكبر من الأرباح إلى دولتها بدلاً من إعادة استثمارها

في الدولة المضيفة.

ب- إن الشركات المستثمرة تقوم بنقل تقنية لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية بالدولة المضيفة.

ت- يؤثر وجود بعض الشركات المستثمرة بشكل مباشر على سيادة الدولة المضيفة وإستقلاليتها من

خلال خلق التبعية الاقتصادية والتجارية (الزهراني، 2004).

الانتقادات الموجهة إلى النظرية الكلاسيكية

أ- اكتفت هذه النظرية بالتحذير من مخاطر هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على المقدرات

الاقتصادية للبلدان النامية، ولم تقدم بديلاً فعالاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب- إن التنافس الدولي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر مؤشراً كافياً على وجود بعض

المزايا التي تتركها مثل هذه الاستثمارات على البلدان المتلقية، وأنها ليست منافسة من طرف واحد

(UNCTAD, 1988).

2- **نظرية الموقع:** وتعني هذه النظرية أن محور اهتمام الشركات متعددة الجنسيات هو التركيز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية للدولة المضيفة، التي يمكن أن تؤثر على قرار استثمار الشركة في هذه الدولة (Marino, 2000).

• **التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:**

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

1- **نظرية توزيع المخاطر:** ركز كوهين سنة 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، ووفقاً لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامة القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة وبالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض (Palma, 1978).

2- **نظرية النيوكلاسيكية:** تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً منعزلة عن بعضها البعض، وأيضاً نظراً لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي والعالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة النامية منها ومن ثم، فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة إلى أخرى، فإسعار رأس المال يتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها أعلى عائد. كان (أولين) أول من قدم شرحاً لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح ان أهم عنصر محرك لتصدير رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة (UNCTAD, 1988).

الانتقادات الموجهة إلى النظرية النيوكلاسيكية:

فشلت النظرية النيوكلاسيكية في تقديم تفسير واضح للاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب عديدة

وهي حسب عبد السلام، 2008، 39:

1- عدم التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر لأن أسباب

وأثار كلا من النوعين لا بد أن تختلف.

2- عدم القدرة على شرح حالة حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدولتين أ و ب في نفس

الوقت، كما أنه لم يقدم تفسيراً لتفضيل الشركات القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من

التصدير.

3- قامت هذه النظرية على افتراض وجود المنافسة الكاملة، وهي حالة غير محققة في كل

الظروف. حيث أن الكثير من حالات الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم على وجود حالة

احتكارية للشركة الدولية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

11.2 الدراسات السابقة

نالت دراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة قدراً من البحث والتقصي على المستويين العالمي والمحلي، نظراً لتأثيرها الفعال على اقتصادات الدول المضيفة لها. وعليه سيتم استعراض أبرز الدراسات العالمية والإقليمية والمحلية التي تناولت دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من جوانب مختلفة فعلى سبيل المثال:

تناولت دراسة (Alguacil and Orts, 2002) طبيعة العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر هل هي إحلالية أم تكاملية، وتوقعت أن تكون العلاقة علاقة إحلال، وتحرت فيما إذا كانت الأشكال المعمولة لها علاقة إحلال أم تكامل. ولتحقيق هذا الهدف، استخدمت سلاسل زمنية فصلية في الفترة الممتدة من 1970 إلى 1992 المتعلقة بالاقتصاد الإسباني، وطبقت منهجية متجة الانحدار الذاتي (VAR) لتحليل التكامل المتعدد واختبرت سببية غراينجر الطويلة الأجل من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات، ولم يتوصل الباحثان إلى علاقة بالاتجاه المعاكس.

دراسة (Metwally, 2004) بعنوان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في دول الشرق الأوسط، حيث قامت هذه الدراسة بتحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية، والنمو الاقتصادي والتصدير على كل من الأردن، مصر، وعمان، باعتبار أن معظم الاستثمارات الأجنبية لهذه الدول تأتي من دول الاتحاد الأوروبي. وتم من خلال الدراسة التعرف على مدى تأثير كل من معدل النمو الاقتصادي، ومعدلات الفوائد على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال معادلة الانحدار، واستنتجت الدراسة بأن كلاً من معدلات النمو، والفوائد، كان لها الأثر الإيجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، ولكن بدرجات متفاوتة، وأن زيادة تدفق رأس المال الأجنبي يعمل على زيادة حجم الصادرات للدول المضيفة، وبالتالي زيادة الناتج القومي، وهذا يعني جذب استثمارات أجنبية إضافية.

دراسة (Chang, 2005) تناولت التفاعل الدينامي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والصادرات والبطالة في تايوان، حيث استخدمت الدراسة طرق تحليل السلاسل الزمنية لنموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)؛ لبيان تحليل مكونات التباين، وأظهرت نتائج الدراسة أن النمو الاقتصادي له تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق نحو الداخل، حيث أن نمو الصادرات كان له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر المتوجة نحو الخارج، وقد بينت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والبطالة.

بحثت دراسة (Jayachandran and Seilan, 2010) العلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للهند خلال الفترة الممتدة من عام 1970 إلى 2007، وأظهرت نتائج اختبار سببية غراينجر وجود علاقة سببية بين المتغيرات، وأظهر النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر أن كل منهما يعزز الآخر في إطار سياسة الباب المفتوح.

كما بحثت دراسة (Olayiwola and Okodua, 2013) مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في أداء الصادرات غير النفطية في نيجيريا في إطار فرضية النمو الذي تقوده الصادرات. وأكدت الأدلة أن الجزء الأكبر من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل البلاد يذهب لقطاع النفط في الاقتصاد، وتم التحقق من مدى أهمية فرضية النمو الذي تقوده الصادرات، ومن التفاعل الديناميكي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي باستخدام تحليل التباين وتحليل الاستجابة؛ وكشفت النتائج أن السببية أحادية الاتجاه تمتد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات غير النفطية. وأظهرت النتائج أيضاً أن تشجيع الصادرات غير النفطية أمر ضروري لفعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا.

هدفت دراسة (بن عيشي، 2010) إلى التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2010، وبالاستعانة بالأساليب الإحصائية لدراسة العلاقة الارتباطية بين معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث أظهرت نتائج الدراسة إلى أن معامل الارتباط يساوي (-0.701)، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر، بمعنى آخر كلما زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة كلما انخفضت نسبة البطالة.

هدفت دراسة (موساوي وزيرار، 2015) إلى البحث في العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2012، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج (VAR) بالشكل المختزل لاربع متغيرات (الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي، والصادرات، وسعر الصرف الحقيقي). وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة سببية بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك وجود علاقة سببية تبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي، حيث تبين أيضاً أن الصادرات لها تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر بينما سعر الصرف الحقيقي له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

هدفت دراسة (أبو ليلي، 2005) إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، للفترة الممتدة من 1976 إلى 2003، واستخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ومنتجه الانحدار الذاتي (VAR). وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية متبادلة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات وبين الناتج المحلي الإجمالي، وعدم وجود أثر غير مباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري من خلال الإنتاج الإجمالي، ودلت النتائج أيضاً إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمستوردات تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي في الأردن.

هدفت دراسة (طعمة، 2008) إلى قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن، ومدى مساهمتها في تحفيز الاقتصاد الوطني، وتنميته، حيث استخدمت الدراسة المنهج القياسي التحليلي من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي الأردني، وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة الممتدة من 1996 إلى 2008. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن.

دراسة (السواعي، 2014) تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2013، واستخدمت الدراسة طرق تحليل السلاسل الزمنية لنموذج متجة تصحيح الخطأ؛ لبيان العلاقة السببية بين المتغيرات. وتوصلت إلى أدلة على اتجاه إيجابي لسببية غرانجير من التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى الصادرات وإلى المستوردات على المدى الطويل والقصير.

12.2 تقييم عام للدراسات السابقة

من خلال الإطلاع على نتائج الدراسات السابقة، وُجد أن تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية قد تختلف من دولة إلى أخرى، فقد يكون محفزاً للنمو الاقتصادي من حيث توفير رأس المال المادي، وتعزيز مهارات اليد العاملة من خلال نقل التكنولوجيا، وبالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة، وقد يكون غير محفز للنمو الاقتصادي من خلال عدم الاستفادة من التقدم التكنولوجي أو تركيز هذه الاستثمارات على القطاع الصناعي (Industrial Sectors) على حساب موارد وثروة البلد. وتميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بأنها تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره الممتد ما بعد النمو الاقتصادي، بالتحديد الصادرات والمستوردات والبطالة، حيث أن عدم العدالة في توزيع الدخل لا يساعد في التحقق من أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المواطن، وهذه الدراسة تحاول البحث فيما إذا كان الأثر يصل إلى الفرد من خلال خلق فرص عمل يستفيد منها الفرد وامكانية إحلال السلع المنتجة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر مكان السلع المستوردة ما يساهم في خفض الاسعار وبالتالي خفض تكاليف المعيشة على المواطن البسيط بعيداً عن استجابة النمو الاقتصادي بشكل عام، وغطت الدراسة الفترة من 1980 إلى 2015، واستخدمت منهج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الموزعة (ARDL).

الفصل الثالث

الإطار الوصفي لمتغيرات الدراسة في الاقتصاد الأردني

1.3 المقدمة

يعتبر الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن حديث العهد نسبياً حيث كان التمويل الأجنبي يأخذ شكل قروض حكومية أو مساعدات. وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن كانت قليلة ومتذبذبة في طبيعتها حتى أواخر التسعينيات حيث بدأ العمل بشكل جاد ومنظم لتهيئة البيئة المحلية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سن العديد من التشريعات، وكذلك العمل على منح الحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية.

من منطلق أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على استمرارية تدفق العملات الأجنبية ويساعد في سد فجوة الصادرات، ويضمن أيضاً تدفق الخبرات المعرفية والإدارية وانسياب التكنولوجيا المتطورة إلى الاقتصاد الأردني، فقد أدرك الأردن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

2.3 واقع الاقتصاد الأردني

شهد الاقتصاد الأردني نهاية عقد الثمانينات أزمة اقتصادية حادة تمثلت في انخفاض قيمة الدينار الأردني و انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ما دون نسبة النمو السكاني وبالتالي تراجع مستوى الرفاه، وارتفاع العجز في الموازنة ، وارتفاع معدلات البطالة ، وزيادة أعباء المديونية الخارجية. وقد صاحب ذلك تغيرات في الظروف السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية أدت إلى انحسار مصادر التمويل المتاحة للاقتصاد الأردني. فقد انخفضت المساعدات العربية للجزيرة، وهبطت حوالات الأردنيين من الخليج بسبب الركود الاقتصادي في منطقة الخليج الناشئ عن هبوط أسعار النفط، وتمشياً مع هذه الأزمة الاقتصادية تبنى الأردن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تم اقتراحه من صندوق النقد الدولي للفترة (1989-1993) والذي استهدف معالجة الاختلالات في هيكل ميزان المدفوعات والموازنة العامة مع الحفاظ على نسبة نمو معقولة (وزارة التخطيط، 1993)، وبعد البدء بتنفيذ هذا البرنامج جاءت أزمة الخليج الثانية، فتوقف العمل به في عام 1990 بسبب تداعيات الحرب ومخلفاتها على الاقتصاد الأردني، نشأت بصورة رئيسية عن اضطرار الأردن إلى الإلتزام بمقاطعة العراق اقتصادياً، ومقاطعة كثير من دول الخليج للأردن، وتسريح أعداد كبيرة من العاملين الأردنيين في تلك الدول وعودة الكثير منهم بسبب الموقف الأردني الداعم للعراق.

شهد عقد التسعينات تطورات سياسية واقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي أثرت على مسار الأردن الاقتصادي والاجتماعي، وكان من أبرز الأحداث حرب الخليج الثانية وما تلاها من عقوبات اقتصادية، فضلاً عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً. وتلافياً للانعكاسات السلبية لهذه التطورات ولمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، تبنى الأردن برنامج التصحيح الاقتصادي المقترح من صندوق النقد

الدولي (1992-1998) عوضاً عن برنامج التصحيح السابق واستجابةً للمستجدات الجوهرية على الساحة الإقليمية وذلك بهدف مواجهة أزمة المديونية الخارجية، واستعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وتصحيح الاختلالات التي تراكمت عبر السنوات السابقة. وعلى الرغم من أن المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذه المرحلة تبين نجاح الجهود الإصلاحية الهيكلية، إلا أن معدلات البطالة والفقر بقيت مرتفعة نسبياً، كما شهد متوسط دخل الفرد نمواً متواضعاً وقد حقق الاقتصاد خلال هذه المرحلة معدلات نمو معتدلة حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة حوالي 9.2% و 2.9% على التوالي (الزعبي، 2008).

وفي الألفية الجديدة تبنى الأردن برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة (2002-2004)، ومعه بشكل متوازٍ خطة التنمية الخمسية الجديدة للفترة (1999-2003)، وكلاهما جاء بهدف الإسراع في تنفيذ السياسات والبرامج الاقتصادية التي هدفت إلى تحسين مستوى معيشة المواطن والسير في تحرير الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية والعربية وتعزيز دور القطاع الخاص، وكما تضمنت هذه المرحلة خطة أخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (2004-2006) تهدف إلى استدامة الاستقرار المالي والنقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار، واستقرار أسعار السلع والخدمات، وتعزيز دور القطاع الخاص كمشارك رئيسي في النشاط الاقتصادي والتنموي. وحقق الاقتصاد الأردني معدلات نمو مرتفعة خلال فترة الخطة بلغت بالمتوسط حوالي 9.0% و 6.3% بالاسعار الجارية والثابتة على التوالي (عثامنة، 2008).

وقد تضمنت السنوات القليلة الماضية مجموعة من التغيرات التي أثرت على البيئة الاقتصادية الأردنية كالتخاصية والتضخم والأزمة المالية العالمية الأخيرة واحداث الربيع العربي وعجز الموازنة العامة وحجم المديونية الخارجية.

3.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

تعتبر الأردن من الدول التي قامت منذ فترة زمنية بالعمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم، حيث بدأت الحكومة الأردنية منذ عام 1973 بتطبيق قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي، الذي يمنح المستثمرين إعفاءات ضريبية وجمركية من رسوم الاستيراد والتصدير، ومع نهاية التسعينات كانت سلسلة قوانين قد ساعدت الأردن على تحقيق بعض احتياجاته من المشروعات الصناعية والخدمية (عجمي، 2002).

وكذلك أنشأت الحكومة مجلساً للتنسيق وأوكلت إليه مهام النظر في المسيرة الاقتصادية وحل مشاكلها كما أنشأت مجلساً لرجال الأعمال بغرض التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص فيما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية وتعد الأردن من الدول العربية التي أبدت توجهاً ملحوظاً نحو إنشاء الهيئة العامة المسؤولة عن الترويج للاستثمار فيها وتطويرها، كما سعت الأردن بكل جدية على توقيع اتفاقية مع منظمة التجارة العالمية لتحقيق جملة من الأهداف تأتي في مقدمتها عدم الرغبة بالعزلة عن المجتمع الدولي والتجارة الدولية والأمل في الحصول على مكاسب قد تأتي نتيجة لفتح فرص جديدة أمام السوق الأردني لذلك جاء قرار الأردن بالانضمام إلى هذه المنظمة حيث أصبح عضواً رسمياً فيها بتاريخ 2000/4/11 (فريحات، 2000).

وقد صنف تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن (UNCTAD) الأردن في المرتبة 8 من أصل 141 دولة في مؤشر أداء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2006، بعد أن كان يحتل المركز 132 في الفترة ما بين (1993-1995). ولقد ساهم هذا الترتيب لأن يجعل الأردن في مصاف أكثر الدول المتقدمة في مجال خلق البيئة الملائمة للاستثمار، فحسب تقرير للأونكتاد نرى أن الأردن كان في الفترة ما بين (1982-1990) ضمن (Under Performers) ثم تحسن وضعه في الفترة ما بين (1993-1995) فكان في (Below Potential)،

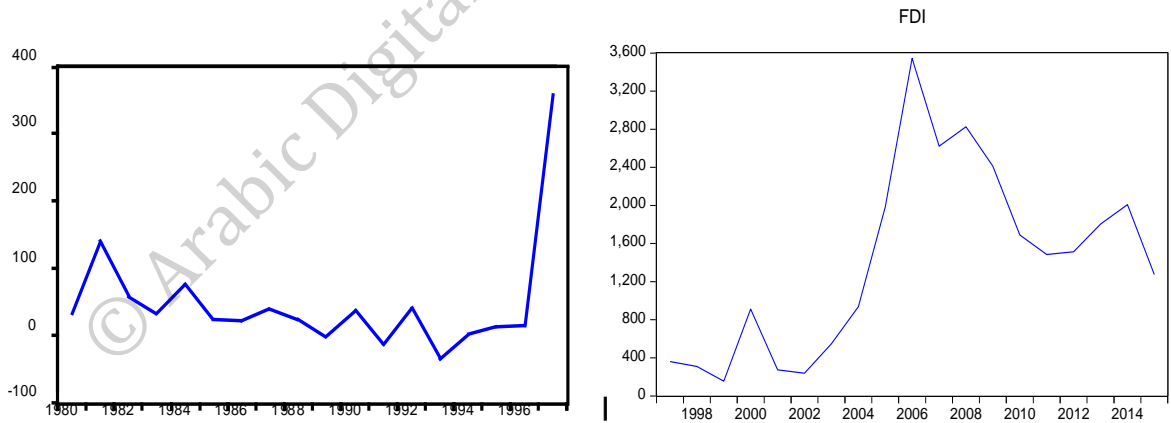
أما في الفترة ما بين (2000-2002) فقد أرتقى إلى ما يعرف (Above Potential)، والفترة ما بين عام (2002-2006) جعلت الأردن لأن يكون ضمن (Front Runners). ويعود هذا التحسن نتيجة لتزايد عدد المشاريع التي تسعى للاستفادة من الحوافز ومزايا تشجيع الاستثمار ومدى ملائمة القوانين والأنظمة المعمول بها مع ما ترغب به هذه المؤسسات (أبو ليلى، 2005).

تشير البيانات المنشورة في تقارير الاستثمار الأجنبي المباشر لدى منظمة الأونكتاد إلى تذبذب في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الأردن على طول فترة الدراسة، والشكل التالي يشير إلى هذه البيانات.

الشكل رقم (1-3)

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن FDI (مليون دولار)

FDI



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

*إشارة إلى تجزئة الرسم إلى فترتين نظراً للقفزة في قيمة FDI منذ العام 1996 حتى يكون مقياس الرسم مناسب لجميع السنوات.

ويتضح من الشكل السابق رقم (3-1) أن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن خلال فترة الدراسة عموماً ظلت متدنية من بداية الفترة وحتى العام 1997، فقد كانت قيمة التدفقات تدور حول متوسط بلغ 49 مليون دولار سنوياً، وكان ذلك الثبات في حجم التدفقات الداخلة يعكس قلة الاهتمام الموجه لجذب ذلك النوع من الاستثمارات والتي تظهر قلة الحوافز المالية وغير المالية الممنوحة له. وابتداء من العام 1998 أصبح هناك تزايد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت في عام 2000 ما يزيد عن 910 ملايين دولار، وما لبث أن عادت هذه الاستثمارات للانخفاض من جديد في عام 2001، و2002 حيث بلغت 274 و 238 مليون دولار على التوالي ويعزى هذا الانخفاض إلى الظروف السياسية والتوترات الإقليمية السائدة وعدم توفر الاستقرار السياسي في المنطقة، وتباطؤ النمو الاقتصادي في العالم. وفي عام 2006 سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أعلى قيمة لها بما قيمته 3544 مليون دولار وهذا يعزى إلى التوجه لمساعدة الأردن بعد حرب العراق 2003، وكذلك هروب المستثمرين إلى الأردن بحثاً عن الاستقرار المفقود في المنطقة، واستطاعت المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن توفير 40 ألف فرصة عمل في 79 مشروع، حيث جذب الأردن 15 شركة رئيسية عالمية و 56 شركة تابعة لشركة عالمية في الخارج. وكان أكبر انخفاض في صافي التدفقات في الفترة ما بين (2009-2010) بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية في 2008، والتي ادعى الكثيرون من المحللين وصانعي القرار بأنها أثرت سلباً على المملكة. وخلال الفترة (2010-2013) تأثر الأردن سلباً بتداعيات الربيع العربي، حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن من 2413 مليون دولار في عام 2009 إلى 1805 مليون دولار في عام 2013. وخلال الفترة (2014-2015) شهد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن تراجعاً من 2009 مليون دولار في عام 2014 إلى 1270 مليون دولار في عام 2015 بنسبة تراجع بلغت 37%، ويعزو الخبراء ذلك إلى عوامل تعرقل الاستثمار مثل البيروقراطية، وتعقيد بعض القوانين فضلاً عن اضطراب دول الجوار، وتقلص المشاريع

الخليجية بفعل تراجع أسعار النفط. وعليه يمكن استنتاج بأن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الأردني تبقى ضعيفة خلال فترة الدراسة، نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية.

4.3 التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن

استأثرت الدول الآسيوية وشركاتها على جل الاستثمار في الأردن كما هو موضح في الجدول رقم (1-3).

الجدول رقم (1-3)

أهم 10 شركات مستثمرة في الأردن ما بين كانون الثاني 2011 وكانون الأول 2015

الشركة	البلد	عدد المشروعات	التكلفة (مليار دولار)
Rosatom	روسيا	1	10.000
Al Hamidi Group	السعودية	1	1.400
Amer Group	مصر	1	1.129
Korea Electric power	كوريا الجنوبية	2	0.970
EestiEnerigia	إستونيا	1	0.750
Albemarle	الولايات المتحدة	1	0.558
Zain	البحرين	4	0.256
Bulding Energy	إيطاليا	1	0.220
Mitsubishi	اليابان	1	0.220
Reach Group	الإمارات	1	0.217
Other Companies		83	1.722
الإجمالي		97	17.440

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير الاستثمار العالمي 2015.

وخلال الفترة ما بين كانون الثاني 2011 و كانون الأول 2015 حلت روسيا والسعودية ومصر وكوريا الجنوبية وإستونيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الأردن حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الدول الخمس نحو 75% من الإجمالي. وتصدرت شركة روساتوم الروسية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الأردن حيث تنفذ مشروعاً واحداً لبناء أول محطة طاقة نووية

في الأردن بطاقة 2000 ميغاواط بتكلفة استثمارية ضخمة بنحو 10 مليارات دولار (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015).

5.3 معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

لقد بذلت جهود ملموسة من قبل السلطات الأردنية في العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال العمل على تحديث قوانين الاستثمار الأجنبي، والعمل على تأسيس مؤسسة تشجيع الاستثمار من قبل الحكومة الأردنية، التي تمنح حوافر جذابة ومشجعة للمستثمرين الأردنيين وغير الأردنيين على حد سواء من حيث الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاءات من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية، وتحويل غير مقيد لرأس المال والأرباح. وبتاريخ 2004/5/16 بدأ العمل بالنافذة الاستثمارية لتبسيط إجراءات الحصول على موافقة، إذ بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات من خلالها مبلغ 136.9 مليون دينار (التقرير السنوي لمؤسسة تشجيع الاستثمار، 2004). كما أن الأردن يرتبط بعدة اتفاقيات مثل اتفاقية الشراكة الأردنية، وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التسهيلات التفصيلية التي تمنحها هذه الاتفاقيات للسلع الأردنية.

على الرغم من هذه الجهود المستمرة من الحكومة الأردنية، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تعتبر عائقاً أمام وصول الأردن للطموحات التي تصبو إليها، ومن هذه المعوقات: وجود البيروقراطية الإدارية، وتعدد الجهات التي يجب على المستثمر مراجعتها، واحتكار الفرص الاستثمارية المجدية من قبل مجموعة محددة من المستثمرين، وعدم وجود برنامج تسويقي يتلاءم مع السوق الأردني، وصغر حجم السوق، وارتفاع ضريبة الدخل وضريبة المبيعات وأسعار الطاقة مع عدم وجود ثبات واستقرار للسياسات الاستثمارية والوضع السياسي غير مستقر في المنطقة خصوصاً في الدول العربية المجاورة للأردن، وقلة

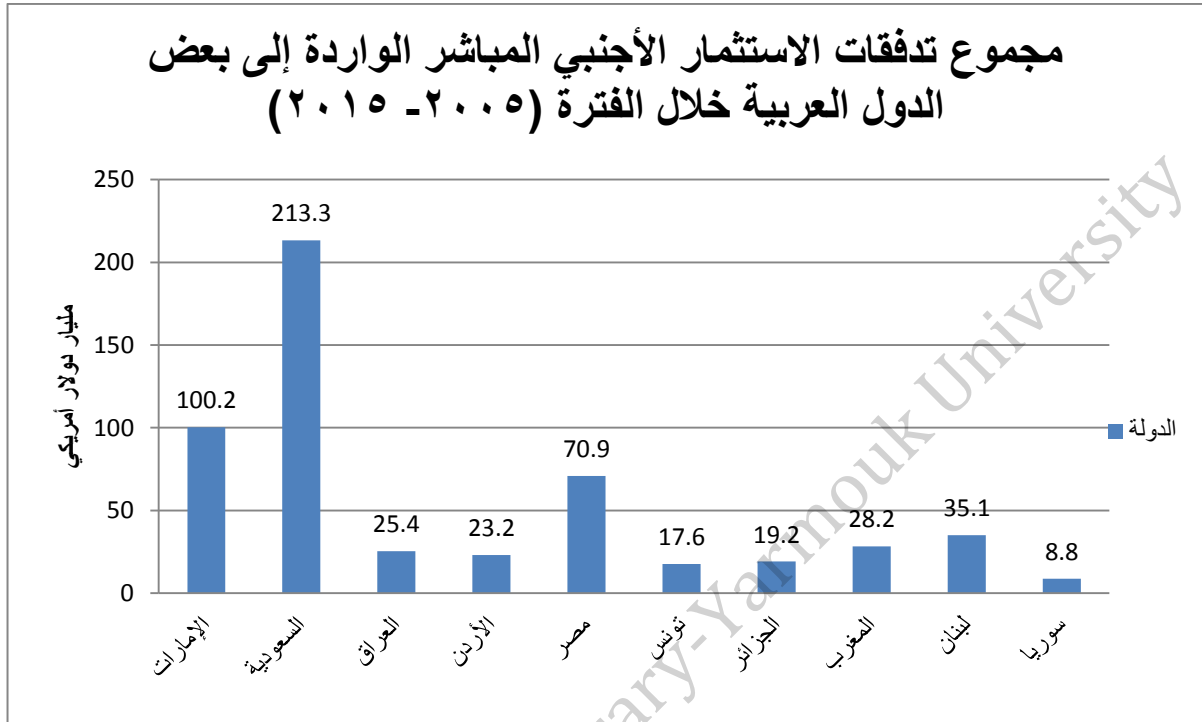
الفرص الاستثمارية وضعف الإمكانيات التنافسية في العديد من القطاعات الاقتصادية، وارتفاع تكلفة الإنتاج والتمويل، وسيطرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات، وانخفاض مستويات الدخل والأجور وظهور البطالة (عجمي، 2002).

6.3 مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن والدول العربية

أوضح تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2015 أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية قد سجلت تراجعاً بنسبة 10% من 44.3 مليار دولار عام 2014 إلى 40 مليار دولار عام 2015. وبالرغم من بذل الدول العربية جهوداً متنوعة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنها لم تتجاوز 3.5% من إجمالي العالمي من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ما بين عامي (2005 - 2015). وقد تواصل خلال العام 2015 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية لعام 2015 على نحو 48% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية البالغة 40 مليار دولار، كما جاءت الأردن في المرتبة الثامنة عربياً بقيمة 2 مليار دولار وبنسبة 4.3% من إجمالي العربي لنفس العام (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الشكل (2-3)



المصدر: الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): تقرير الاستثمار العالمي 2015.

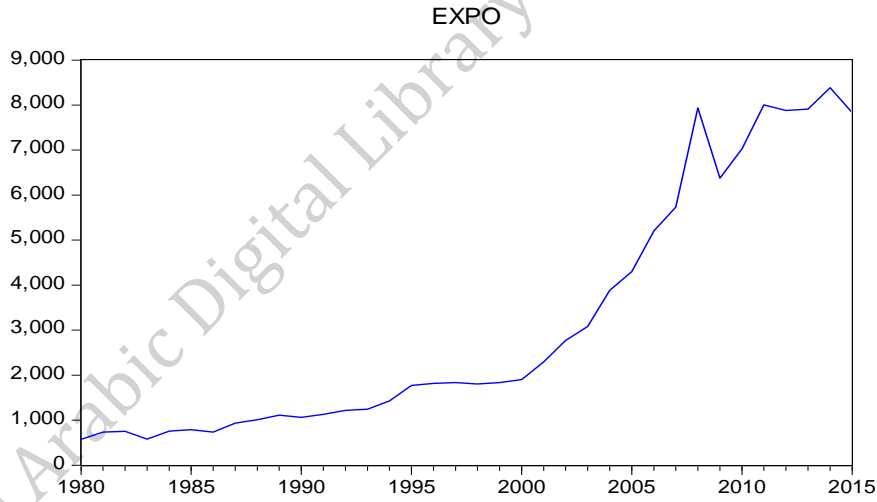
ويبين الشكل أعلاه رقم (2-3) حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بعض الدول العربية للفترة (2005 - 2015)، ونلاحظ من الشكل بأن الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية كانت من نصيب كل من السعودية والإمارات العربية خلال الفترة (2005 - 2015) حيث تصدرت السعودية بقيمة 213.346 مليار دولار وبحصة 15.6%، تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة 100.157 مليار دولار وبحصة 15.6%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 70.889 مليار دولار وبحصة 11%، وحل الأردن في المرتبة السابعة عربياً بقيمة 23.166 مليار دولار وبحصة 3.6% من الإجمالي العربي.

7.3 الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

تجدر الإشارة الى وجود علاقة تبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، فالزيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى زيادة حجم الصادرات، والزيادة في حجم الصادرات يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات والذي بدوره يعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والشكل رقم (3-3) يوضح تطور قيمة الصادرات الأردنية خلال الفترة (1980-2015):

الشكل رقم (3-3)

تطور قيمة الصادرات الأردنية خلال الفترة (1980-2015) (مليون دولار)



المصدر: البنك الدولي.

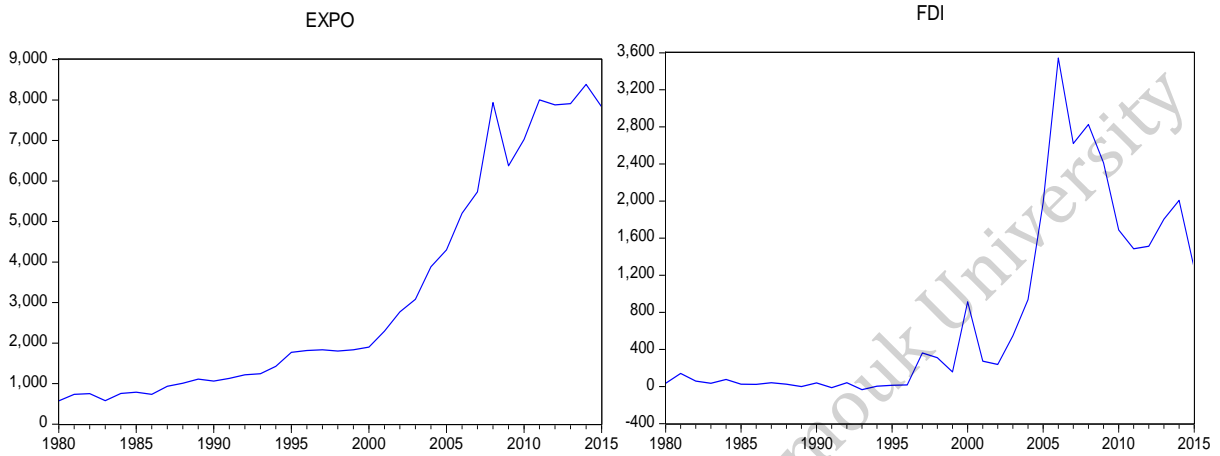
يبين الشكل أعلاه رقم (3-3) تطور قيمة الصادرات الأردنية خلال الفترة (1980-2015)، ويلاحظ أن قيمة الصادرات نمت من 575 مليون دولار في عام 1980 إلى 1109 مليون دولار في عام 1989، وكان متوسط قيمة الصادرات 796.8 مليون دولار خلال هذا العقد، وبلغ متوسط النمو 8.9% سنوياً على التوالي. ونمت الصادرات في العقد (1990-1999) من 1064 مليون دولار في عام 1990 إلى 1832 مليون دولار في عام 1999، وبلغ متوسط قيمة الصادرات ومعدل النمو السنوي في

هذا العقد 1513.9 مليون دولار و 5.4% سنوياً على التوالي. ونمت الصادرات خلال العشرية الأولى (2000-2009) بمعدل متسارع؛ وهذا يعكس الأثر الإيجابي لاتفاقيات التجارة الخارجية التي وقعتها الحكومة مع أمريكا وأوروبا التي منحت السلع الأردنية معاملة تفضيلية وهذا عامل محفز للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير أسواق خارجية للسلع المنتجة داخل الأردن، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من 1899 مليون دولار في عام 2000 إلى 6375 مليون دولار في عام 2009، وبلغ متوسط قيمة الصادرات ومعدل النمو السنوي في هذا العقد 4347.6 مليون دولار و 3.4% سنوياً على التوالي. وخلال العشرية الثانية (2010-2015) نمت الصادرات وارتفعت قيمتها من 7028 مليون دولار في 2010 إلى 8006 مليون دولار في عام 2011، كما انخفضت قيمة الصادرات في عام 2012 نتيجة للربيع العربي التي كانت تدور في منطقة شرق الأوسط، وعادت إلى طبيعتها في الأعوام 2013 و 2014 و 2015 بنسب متفاوتة نتيجة قيام الحكومة الأردنية بتفعيل سياسات التجارة الخارجية مع الدول العالم ودول الشراكة الاقتصادية مع الأردن.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الشكل رقم (3-4)

منحنى تطور كل من الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (1980-2015) (مليون دولار)



المصدر: بيانات (EXPO) البنك الدولي، بيانات (FDI) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

نلاحظ من خلال الشكل (3-4) أن كلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في ازدياد خلال فترة الدراسة وتبين أنه خلال الفترة 1990 وإلى 2000 كانت الزيادة والتغير بطيء وبسيط ويرى الباحث أن التغير منسجم لكلا المتغيرين خلال هذه الفترة وبعد سنة 2000 واتباع الأردن نهج التخصيص وانفتاح الأردن على إتفاقية التجارة الحرة أدى إلى ارتفاع كبير في كل من حجم الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر ليرجع كلا المتغيرين بالإنخفاض جراء الأزمة المالية عام 2008 ولكن كان تأثير واستجابة الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من الصادرات للفترة بعد عام 2008 أي بسبب تبعات الأزمة المالية العالمية والربيع العربي.

8.3 المستوردات والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

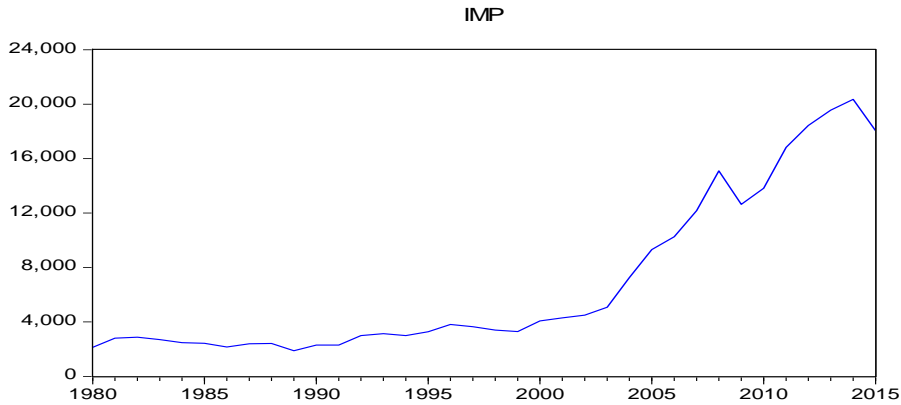
أُتاحت التجارة الخارجية المجال أمام الأردن لاستيراد السلع الحيوية التي تميزت بالتنوع والتعدد الكبيرين وبالتصاعد المستمر، وهذا التنوع الذي فرضته أنماط الاستهلاك ومحاكاة التقليد في استهلاك الدول المتقدمة والغنية علاوة على تطور السكان وتزايدهم الكمي والنوعي والاقتصادي. مما زاد في محاكاة التقليد في الاستهلاك أكثر منه سابقاً (البكري، 1975، 157).

وتعددت وتنوعت الاستيرادات الأردنية نتيجة قصور البنية الإنتاجية المحلية في الأردن عن تأمين احتياجاتها من السلع المختلفة سواء الغذائية أو الرأسمالية، وتأتي أهمية هذه الاستيرادات من خلال أهميتها التركيبية التي تشير إلى البنية الاقتصادية للأردن وإلى مساهمة هذه السلع في عملية تنميته الاقتصادية كما تعكس مدى تطوره. فزيادة نسبة الاستيراد من السلع الرأسمالية تعني التوجه نحو التنمية وتطوير الاقتصاد الوطني في حين تعني زيادة الاستيرادات من الإستهلاكية تخلفه (بركات، 2011، 20).

والشكل رقم (3-5) يوضح تطور قيمة المستوردات الأردنية خلال الفترة (1980-2015):

الشكل رقم (3-5)

تطور قيمة المستوردات الأردنية خلال الفترة (1980-2015) (مليون دولار)

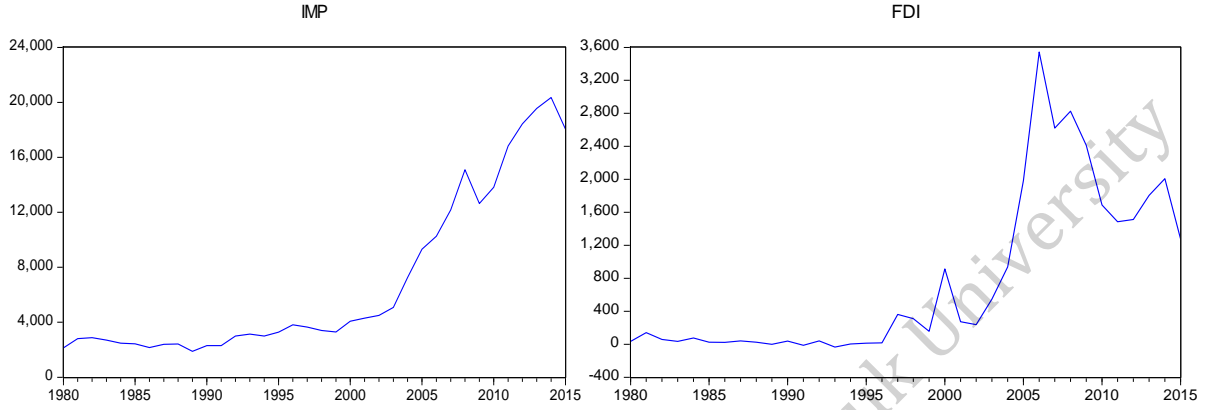


المصدر: البنك الدولي.

يبين الشكل أعلاه رقم (3-5) تطور قيمة المستوردات الأردنية خلال الفترة (1980-2015)، ويلاحظ أن قيمة المستوردات نمت وارتفعت قيمتها من 2136 مليون دولار في عام 1980 إلى 2419 مليون دولار في عام 1988 بقيمة متوسطها وبمعدل نمو سنوي 2489.4 مليون دولار و 2.3% سنوياً على التوالي. وفي العقد الذي يليه نمت قيمة المستوردات وارتفعت من 2301 مليون دولار في عام 1990 إلى 3292 مليون دولار في عام 1999، وبلغ متوسط قيمة المستوردات ومعدل النمو السنوي 3120.2 مليون دولار و 6.4% سنوياً على التوالي. وخلال العشرية الأولى (2000-2009) نمت المستوردات الأردن بشكل كبير وارتفعت قيمة المستوردات من 4074 مليون دولار في عام 2000 إلى 12641 مليون دولار في عام 2009، وبلغ متوسط قيمة المستوردات ومعدل النمو السنوي 8471.8 مليون دولار و 15.5% سنوياً على التوالي، ومن الجدير بالذكر أن الانفتاح على الغرب ساعد وبشكل مباشر على تنامي ثقافة التفضيل للسلع الأجنبية، وهذا ساعد على الاستهلاك التظاهري، دون مراعاة أن مستوى الدخل بين المواطن الأردني ومواطن الدول الصناعية يتصف بالتفاوت الواسع. وخلال العشرية الثانية (2009-2015) نمت مستوردات الأردن بشكل كبير وارتفعت قيمة المستوردات من 12641 مليون دولار في عام 2009 إلى 19561 مليون دولار في عام 2015، وقد يعزى سبب الارتفاع في قيمة المستوردات في الأعوام الخمس الأخيرة إلى دخول اللاجئين من البلدان التي حدث بها مشاكل سياسية مثل سوريا والعراق وليبيا واليمن، والتي أدت إلى ارتفاع حجم المستوردات إلى مستوى كبير.

الشكل رقم (3-6)

منحنى تطور كل من المستوردات والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (1980-2015) (مليون دولار)



المصدر: بيانات (IMP) البنك الدولي، بيانات (FDI) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

نلاحظ من خلال الشكل (3-6) أن كلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات في ازدياد خلال فترة الدراسة وتبين أنه خلال الفترة 1990 وإلى 2000 كانت الزيادة والتغير بطيء وبسيط ويرى الباحث أن التغير منسجم لكلا المتغيرين خلال هذه الفترة وبعد سنة 2000 واتباع الأردن نهج التخصصية وانفتاح الأردن على إتفاقية التجارة الحرة أدى إلى ارتفاع كبير في كل من حجم المستوردات والاستثمار الأجنبي المباشر ليرجع كلا المتغيرين بالإنخفاض جراء الأزمة المالية عام 2008 ولكن كان تأثير واستجابة الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من المستوردات للفترة بعد عام 2008 أي بسبب تبعات الأزمة المالية العالمية والربيع العربي.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة والتحليل القياسي

1.4 المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى استقصاء تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والمستوردات والبطالة. وفي ما يلي استعراض مصادر البيانات، ومنهجية الدراسة، ومتغيرات الدراسة، والنموذج الإحصائي المناسب المتبع، والاختبارات التشخيصية، وإجراء التحليل القياسي المناسب، وتحليل طبيعية العلاقة بين المتغيرات، ومن ثم الحكم على فرضيات الدراسة.

2.4 مصادر البيانات

تعتمد هذه الدراسة بشكل رئيسي على بيانات البنك الدولي، والأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD".

وقد تم إحتساب سعر الصرف الحقيقي (RER) تبعاً للقاعدة التالية:

$$\text{Real Exchange Rate} = \frac{E * P^*}{P}$$

حيث أن

E: سعر الصرف الإسمي (للدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي).

P*: مستوى الأسعار الأجنبية (مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) Consumer price Index في الدولة الأجنبية).

P: مستوى الأسعار المحلية (مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) في الأردن).

3.4 منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة إلى المنهجين الوصفي والقياسي، حيث تم إجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة لاستخدام النموذج القياسي المناسب، في تحليل البيانات خلال فترة الدراسة (1980-2015). وبناءً على نتائج الاختبارات تم استخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

4.4 النموذج القياسي

لبيان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن تم صياغة ثلاثة نماذج قياسية بناءً على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، ونظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الأداء الاقتصادي وحاجة الاستثمارات إلى الوقت لظهور أثرها في الاقتصادات المستضيفة تم التركيز على علاقة المتغيرات في المدى الطويل وعدم ادراج التقديرات في المدى القصير، وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية المناسبة بناءً على نتائج الاختبارات التشخيصية لمتغيرات الدراسة ويمكن صياغة نماذج هذه الدراسة على النحو التالي:

$$\text{EXPt} = \alpha + \beta \text{FDIt} + \gamma \text{RERt} + \phi \text{Kt} + \epsilon t \dots \dots \dots (1) \quad \text{النموذج الأول}$$

حيث:

EXP: الصادرات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي).

FDI: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي).

RER: سعر الصرف الحقيقي (عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية).

K : النمو في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (% السنوي).

β, γ, φ : تمثل معاملات النموذج.

ε : الخطأ العشوائي.

t : الفترة الزمنية.

$$\text{IMP}_t = \alpha + \beta \text{FDI}_t + \gamma \text{RER}_t + \varphi Y_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2) \quad \text{النموذج الثاني}$$

حيث:

IMP: المستوردات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي).

FDI: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي).

RER: سعر الصرف الحقيقي (عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية).

Y: نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً).

β, γ, φ : تمثل معاملات النموذج.

ε : الخطأ العشوائي.

t : الفترة الزمنية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

$$U_t = \alpha + \beta FDI_t + \gamma RER_t + \varphi Y_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

U: معدل البطالة (% من إجمالي القوى العاملة).

FDI: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي).

G: الإنفاق الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي).

Y: نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً).

INF: معدل التضخم (% سنوياً).

β, γ, φ : تمثل معاملات النموذج.

ε : الخطأ العشوائي.

t : الفترة الزمنية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

5.4 الاختبارات التشخيصية

قبل إجراء أي تحليل لابد من إجراء بعض الاختبارات الأولية بهدف الوصول إلى النموذج المناسب، وتشمل الاختبارات التشخيصية:

1.5.4 اختبار جذر الوحدة للسكون (Unit Root Stationary Test)

يعد استقرار السلاسل الزمنية موضوعاً هاماً عند استخدام وتحليل بيانات المتسلسلات الزمنية، حيث يؤثر استقرار السلاسل على نوع النماذج القياسية المناسبة لتحليل البيانات.

بشكل عام نقول أن السلسلة الزمنية Y_t ساكنة (مستقرة) بشكل تام (Strictly Stationary) عندما تكون (Gujarati & Porter, 2009):

أ- القيمة المتوقعة للسلسلة الزمنية ثابتة. $E(Y_t) = \mu$

ب- التباين ثابت. $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$

ت- التباين المشترك عند فترة التباطؤ (K) يرتبط بالفجوة (K) بين الفترتين الزميتين وليس بالفترة الزمنية (t) التي يحسب عندها التباين المشترك أي أن:

$$Y_k = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$$

ومن الاختبارات التي تقيس سكون السلاسل الزمنية، اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey- Fuller test) واختبار فيليبس- بيرون (Phillips- peron Test)، والتي تختبر فرضية وجود جذر الوحدة كفرضية عدمية أي عدم سكون السلسلة الزمنية.

أ- اختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey- Fuller Test):

يعتبر اختبار ديكي - فولر من أشهر الاختبارات المستخدمة في الكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات وتحديد درجة تكاملها، ويقوم هذا الاختبار على فرضية مفادها أن السلاسل الزمنية متولدة من عملية الإنحدار الذاتي. وللتأكد من مدى الاستقرارية للسلاسل الزمنية يقوم هذا الاختبار على إجراء مايلي:

$$1- \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + U_t$$

$$2- \Delta Y_t = C + \lambda Y_{t-1} + U_t$$

$$3- \Delta Y_t = C + \beta t + \lambda Y_{t-1} + U_t$$

إذا كان الخطأ (U_t) في الصيغ السابقة يعاني من مشكلة Autocorrelation فإن اختبار DF

يصححه بإضافة عدد من الفروق المبطأه إلى المعادلات وتصبح على الشكل

$$\Delta Y_t = C + \beta t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \alpha_i \Delta Y_t + U_t$$

عندها يسمى اختبار ديكي - فولر باختبار ديكي - فولر الموسع (ADF-augmented dickey fuller).

ويعتمد القرار في الصيغ السابقة على القيمة المحسوبة ومقارنتها بالقيمة الجدولية لاختبار DF، فإذا

كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (بالمطلق) فإننا نرفض الفرضية الصفرية (التي تفترض

وجود جذر الوحدة) وهذا يدل على عدم وجود جذر الوحدة، أي أن هذه السلسلة الزمنية مستقرة. أما إذا

كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية (بالمطلق) فإننا نقبل الفرضية الصفرية وتكون السلسلة

الزمنية غير مستقرة، وعليه نقوم باختبار الاستقرارية عند الفرق الأول وإذا كان غير مستقر نكرر على

فروقات من درجة أعلى وهكذا.

2- اختبار استقرارية النموذج (Stability Test):

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من أن معاملات النموذج تتمتع بالاستقرارية خلال فترة الدراسة الزمنية، أي إذا كان منحني الأخطاء داخل مجال أنحرافين معياريين (± 2) طوال فترة الدراسة فإن المعلمات مستقرة، وهذا يعني عدم تجزئة الفترة الزمنية، أما إذا كان منحني الأخطاء خارج مجال الانحرافين، وهذا يعني عدم استقرار المعلمات خلال الفترة الزمنية ويتوجب تجزئة الفترة الزمنية، ومن أهم اختبارات استقرارية النموذج القياسي والتي سيتم استخدامها لأغراض هذه الدراسة:

1- (Cusum Test).

2- (Cusum Square Test).

6.4 المشاكل الإحصائية

أ- اختبار الخطية المتعددة (Multicollianarity):

عندما يكون هناك ارتباط خطي بين اثنين من المتغيرات المستقلة أو أكثر تظهر مشكلة الخطية المتعددة (Multicollianarity)، حيث أن معاملات التقدير تكون غير معنوية بالرغم من أن قيمة معامل التحديد (R^2) قد تكون عالية. ويعود سبب هذه المشكلة إلى التغير الجماعي لبعض المتغيرات عبر الزمن، وكذلك صغر حجم العينة.

ب- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)

من الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير معاملات النموذج، هي استقلالية القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة له في فترة زمنية سابقة، أي : $cov(e_i, e_j) = 0$ وإذا كان : $cov(e_i, e_j) \neq 0$ فإن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء. ومن أهم أسباب ظهور هذه المشكلة:

- 1- غياب أو عدم إدراج أحد المتغيرات الأساسية في النموذج.
 - 2- سوء اختيار أو تعيين شكل النموذج أو استخدام نموذج خاطئ.
- ومن أهم الطرق الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي، اختبار (LM- Test) ويتم استخدام هذا الاختبار للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، حيث أن:

$H_0 : P = 0$ (Null Hypothesis).....(there is no Autocorrelation)

$H_1 : P \neq 0$ (Alternative Hypothesis).....(there is Autocorrelation)

فإذا تمخض عن هذا الاختبار رفض الفرضية العدمية (قبول الفرضية البديلة)، فهذا يعني وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

© Arabic Digital Library Vainouk University

1.7.4 تحليل النموذج الأول:

لغاية التقدير الإحصائي تم استخدام المعادلة رقم (1):

$$EXP_t = \alpha + \beta FDI_t + \gamma REER_t + \varphi K_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

وعليه كانت نتائج الاختبارات الأولية كالآتي:

1- اختبار جذر الوحدة للسكون (Unit Root Test): تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع وكانت

النتائج المتحصلة كالتالي:

جدول رقم (1-4): اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

القيمة الجدولية عند %10	القيمة الجدولية عند %5	القيمة الجدولية عند %1	القيمة المحسوبة	الحد الثابت (Intercept)	القرار (الرتبة)	المستوى عند المستوى الفرق الأول	المتغير
-2.612874	-2.948404	-3.632900	-2.045386	الحد الثابت (Intercept)	I(1)	عند المستوى الفرق الأول	الصادرات (EXP)
-2.614300	-2.951125	-3.639407	-4.806345***				
-2.612874	-2.948404	-3.632900	-1.976061	الحد الثابت (Intercept)	I(1)	عند المستوى الفرق الأول	الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
-2.614300	-2.951125	-3.639407	-6.079153***				
-2.612874	-2.948404	-3.632900	-2.930156	الحد الثابت (Intercept)	I(1)	عند المستوى الفرق الأول	سعر الصرف الحقيقي (RER)
-2.614300	-2.951125	-3.639407	-4.501102***				
-2.612874	-2.948404	-3.632900	-5.059542**	الحد الثابت (Intercept)	I(0)	عند المستوى	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (K)

نلاحظ من الجدول أعلاه، إن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الأول المتمثلة في كل من،

الصادرات من السلع والخدمات (EXP)، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وسعر الصرف الحقيقي

(RER)، غير ساكنة عند مستوى المعنوية (5%) ولكنها ساكنة بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى

المعنوية (1%) بإستثناء إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (K) مستقرة في مستواها.

2- اختبار الخطية المتعددة (Multicollianarity):

تم عمل ارتباط شبكي (Correlation) للمتغيرات المستقلة (عند الفرق الأول) في النموذج للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (2-4): اختبار الخطية المتعددة

	D(FDI)	D(REER)	D(K)
D(FDI)	1	0.043545	-0.155264
D(REER)	0.043545	1	0.157943
D(K)	-0.155264	0.157943	1

يبين الجدول رقم (2-4) أنه لا توجد مشكلة الارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، فالعلاقة بين جميع المتغيرات المستقلة بين -0.5 و 0.5.

3- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

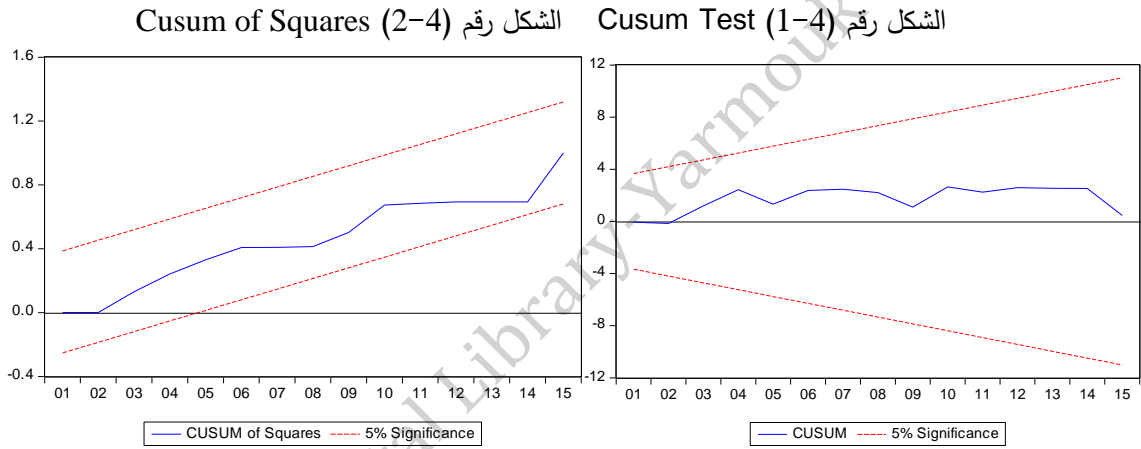
جدول رقم (3-4): اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.43182	Prob. F(6,1)	0.2742

نلاحظ من الجدول أعلاه أن احتمالية (F-Statistic) أكبر من 5% وهي غير معنوية وبالتالي لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي، وأن النموذج يخلو من هذه المشكلة.

4- اختبار الاستقرار (Stability):

تم إجراء اختبارات الاستقرار (CUSUM Test) و (CUSUM Squares Test) لنموذج الدراسة، ويبين الشكل رقم (1-4) والشكل رقم (2-4) أن معاملات النموذج تتمتع باستقرارية عالية على مدى الفترة الزمنية التي تقوم عليها الدراسة، وعليه فإنه لا داعي لتقسيم الفترة (1980 - 2015) إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة، وبالتالي يسمح لنا اختبار الاستقرار باستخدام كامل الفترة دون تجزئتها.



6- اختبار التكامل المشترك:

في هذه الدراسة تقوم معادلة التكامل المشترك على تقدير المتغيرات المستقلة للنموذج الأول الممثلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف الحقيقي، وإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت على الصادرات من السلع والخدمات.

7- اختبار الحدود (Bound- Test):

للتحقق من وجود علاقة توازنية في المدى الطويل (Cointegration)، عندما تكون المتغيرات مزيج من $I(0)$ و $I(1)$ (رتب مختلفة)، يستخدم (Bound- Test) المقترح من قبل (Pasaran et al,2001) مع نموذج ARDL للتحقق من العلاقة التكاملية، حيث اذا كانت قيمة F أكبر من $I(1)$ يوجد علاقة، أما اذا كانت قيمة F أقل من $I(0)$ لا يوجد علاقة، وأما اذا كانت قيمة F بين $I(0)$ و $I(1)$ لا يمكن التنبؤ بوجود علاقة. وتبين من أن قيمة ($F=8.127202$) أكبر من قيم (Bound I1) وبالتالي رفض الفرضية الصفرية (التي تعني عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات)، ووجود تكامل مشترك على الأمد البعيد.

جدول رقم (4-5) اختبار الحدود

ARDL Bounds Test		
Date: 10/01/17 Time: 13:44		
Sample: 1984 2015		
Included observations: 32		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
K	Value	Test Statistic
3	8.127202	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.77	2.72	10%
4.35	3.23	5%
4.89	3.69	2.5%
5.61	4.29	1%

9- تقدير النموذج الأول:

تشير النتائج الواردة في الجدول (Bound- Test) إلى وجود علاقة توازنية (Cointegration) في المدى الطويل، وعليه يمكن كتابة العلاقة في المدى الطويل كما يلي:

$$EXP = 55.1400 + 0.2604 * FDI - 6.6166 * REER + 0.3331 * K$$

الجدول (6-4) النتائج في المدى الطويل

Dependent Variable: EXP

ARDL(2,4, 4, 3), Hannan-Quinn Criterion (HQ)

Variables	Coefficient	St. error	t- statistic	Prob.
FDI	0.260442	0.111081	2.344606	0.0332
REER	-6.616587	1.067743	-6.196797	0.0001
K	0.333068	0.088835	3.749308	0.0019
Intercept	55.13998	1.690053	32.626188	0.0000
R-squared	0.915006	Mean dependent var.		47.15161
Adjusted R-squared	0.824345	S.D. dependent var.		7.143617
S.E.of regression	2.993978	Akaike info criterion		5.335897
Sum squared resid.	134.4586	Schwarz criterion		6.114569
Log likelihood	-68.37435	Hunnan - Quinn criterion		5.594005
F - statistic	10.09264	Durbin Watson stat.		1.979319
Prob(F- statistic) = 0.000026				

وبين الجدول رقم (4-6) المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة والمقطع في المدى الطويل ومن خلال

النموذج أعلاه نلاحظ ما يلي:

- يتضح من خلال النتائج أن معامل التحديد المعدل (adj_R^2) بلغت (82.4%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته (82.4%) من التغير رفي الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي.

- كما تشير النتائج إلى أن جميع المعاملات في النموذج مقبولة إحصائياً.

- بالنسبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، نلاحظ أن إشارته موجبة، وتتفق هذه النتيجة مع

التوقعات المسبقة الذكر ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا زادت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر

من الناتج المحلي الإجمالي بـ(1%) فإن نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي ستزيد

بـ(0.26%) مع ثبات العوامل الأخرى، وإن مطابقة هذه النتيجة على واقع الاقتصاد الأردني خلال

الفترة الدراسة تشير إلى أن الصادرات تتطور وتنمو بالإتجاه نفسه الذي تتطور فيه وتنمو الاستثمارات

الأجنبية المباشرة، وذلك ينسجم مع واقع الحال في الاقتصاد الأردني؛ نظراً لأن الشركات الأجنبية لا

تستثمر لتزويد السوق المحلي فحسب؛ بل لتزويد السوق الخارجية وبخاصة الأسواق العربية القريبة.

- بالنسبة لمعامل سعر الصرف الحقيقي، نلاحظ أن إشارته سالبة، حيث إذا زاد سعر الصرف الحقيقي

بمقدار وحدة واحدة فإن نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي ستقل بـ(6.61%) مع ثبات

العوامل الأخرى.

- بالنسبة لمعامل التكوين الرأسمالي الإجمالي، نلاحظ أن إشارته موجبه، حيث إذا زاد نسبة التكوين

الرأسمالي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي بـ(1%) فإن نسبة الصادرات من الناتج المحلي

الإجمالي ستزيد بـ(0.333%) مع ثبات العوامل الأخرى.

2.7.4 تحليل النموذج الثاني:

لغاية التقدير الإحصائي تم استخدام المعادلة رقم (2):

$$IMP_t = \alpha + \beta FDI_t + \gamma RER_t + \varphi Y_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

وعليه كانت نتائج الاختبارات الأولية كالآتي:

1- اختبار جذر الوحدة للسكون (Unit Root Test): تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع وكانت

النتائج المتحصلة كالآتي:

جدول رقم (4-7): اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغير	المستوى	القرار (الرتبة)	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية عند 1%	القيمة الجدولية عند 5%	القيمة الجدولية عند 10%
المستوردات (IMP)	عند المستوى	I(1)	-2.353527	-3.632900	-2.948404	-2.612874
	الفرق الأول		-5.233168***	-3.639407	-2.951125	-2.614300
الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	عند المستوى	I(1)	-1.976061	-3.632900	-2.948404	-2.612874
	الفرق الأول		-6.079153***	-3.639407	-2.951125	-2.614300
سعر الصرف الحقيقي (RER)	عند المستوى	I(1)	-2.930156	-3.632900	-2.948404	-2.612874
	الفرق الأول		-4.501102***	-3.639407	-2.951125	-2.614300
نمو إجمالي الناتج المحلي (Y)	عند المستوى	I(0)	-4.567274***	-3.632900	-2.948404	-2.612874

نلاحظ من الجدول أعلاه، إن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الثاني المتمثلة في كل من، المستوردات من السلع والخدمات (IMP)، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وسعر الصرف الحقيقي (RER) غير ساكنة عند المستوى (5%) ولكنها ساكنة بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية (1%) بإستثناء النمو في إجمالي الناتج المحلي (Y) مستقرة في مستواها.

2- اختبار الخطية المتعددة (Multicollianarity):

تم عمل ارتباط شبكي (Correlation) للمتغيرات المستقلة (عند الفرق الأول) في النموذج للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (4-8): اختبار الخطية المتعددة

	D(FDI)	D(REER)	D(Y)
D(FDI)	1	0.043568	0.195156
D(REER)	0.043568	1	0.332780
D(Y)	0.195156	0.332780	1

يبين الجدول رقم (4-8) أنه لا توجد مشكلة الارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، فالعلاقة بين جميع المتغيرات المستقلة بين -0.5 و 0.5.

4- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

جدول رقم (4-9): اختبار الارتباط الذاتي

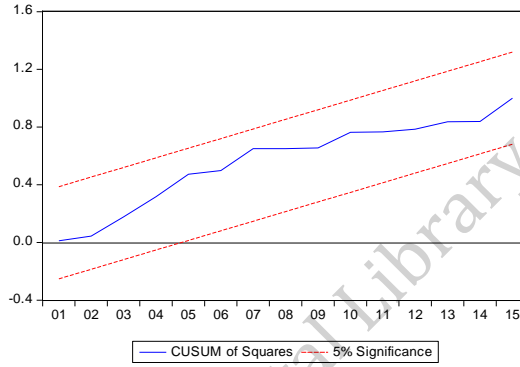
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.025613	Prob. F(6,1)	0.9748

نلاحظ من الجدول أعلاه أن احتمالية (F-Statistic) أكبر من 5% وهي غير معنوية وبالتالي لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي، وأن النموذج يخلو من هذه المشكلة.

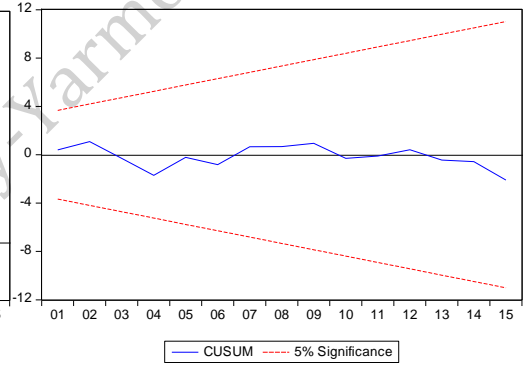
5- اختبار الاستقرار (Stability):

تم إجراء اختبارات الاستقرار (CUSUM Test) و (CUSUM Squares Test) لنموذج الدراسة، وبيّن الشكل رقم (4-4) والشكل رقم (3-4) أن معاملات النموذج تتمتع باستقرارية عالية على مدى الفترة الزمنية التي تقوم عليها الدراسة، وعليه فإنه لا داعي لتقسيم الفترة (1980 - 2015) إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة، وبالتالي يسمح لنا اختبار الاستقرار باستخدام كامل الفترة دون تجزئتها.

الشكل رقم (4-4) Cusum of Squares



الشكل رقم (3-4) Cusum Test



6- اختبار التكامل المشترك:

في هذه الدراسة تقوم معادلة التكامل المشترك على تقدير المتغيرات المستقلة للنموذج الثاني الممثلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف الحقيقي، والنمو في إجمالي الناتج المحلي على المستوردات من السلع والخدمات.

1- اختبار الحدود (Bound- Test):

أظهرت النتائج أن قيمة (F=7.293670) أكبر من قيم (Bound I1) وبالتالي رفض الفرضية الصفرية (التي تعني عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات)، ووجود تكامل مشترك على الأمد البعيد.

جدول رقم (4-11) اختبار الحدود

ARDL Bounds Test		
Date: 10/06/17 Time: 14:46		
Sample: 1984 2015		
Included observations: 32		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
K	Value	Test Statistic
3	7.293670	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.77	2.72	10%
4.35	3.23	5%
4.89	3.69	2.5%
5.61	4.29	1%

© Arabic Digital Library Yamouk University

9- تقدير النموذج الثاني:

تشير النتائج الواردة في الجدول (Bound- Test) إلى وجود علاقة توازنية (Cointegration) في المدى الطويل، وعليه يمكن كتابة العلاقة في المدى الطويل كما يلي:

$$IMP = 55.6921 + 1.1060 * FDI - 5.7471 * REER + 7.6950 * Y$$

جدول رقم (4-12) النتائج في المدى الطويل

Dependent Variable: IMP

ARDL(4, 4, 4, 1), Hannan-Quinn Criterion (HQ)

Variables	Coefficient	St. error	t- statistic	Prob.
FDI	1.105970	0.341868	3.235078	0.0056
REER	-5.747065	4.679603	-1.228109	0.2383
Y	7.695001	2.924142	2.631541	0.0189
Intercept	55.692136	10.632804	5.237766	0.0001
R-squared	0.866364	Mean dependent var.	73.71147	
Adjusted R-squared	0.723819	S.D. dependent var.	9.927385	
S.E.of regression	5.217135	Akaike info criterion	6.446588	
Sum squared resid.	408.2774	Schwarz criterion	7.225260	
Log likelihood	-86.14541	Hunnan - Quinn criterion	6.704696	
F - statistic	0.000550	Durbin Watson stat.	1.891167	

وبين الجدول رقم (4-12) المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة والمقطع في المدى الطويل ومن خلال النموذج أعلاه نلاحظ ما يلي:

- يتضح من خلال النتائج أن معامل التحديد المعدّل (adj_R^2) بلغت (72.4%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته (72.4%) من التغير في المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي.
- كما تشير النتائج إلى أن جميع المعلمات في النموذج مقبولة إحصائياً بإستثناء سعر الصرف الحقيقي.
- بالنسبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، نلاحظ أن إشارته موجبة، حيث أنه إذا زادت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي ب(1%) فإن نسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي ستزيد ب(1.10%) مع ثبات العوامل الأخرى، ويمكن تفسير هذا الأثر الموجب على واقع الاقتصاد الأردني؛ نظراً لأن هذه الاستثمارات تنتج سلع تعتمد على عناصر إنتاج غير متوفرة محلياً ويتم استيرادها من الخارج، بالإضافة إلى ذلك فإن السلع التي تنتج بإستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر لا تمثل سلع بديلة للمستوردات ولكن تعزز من الدخل القومي وهذا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك العام (الطلب العام) ما يفسر الزيادة في المستوردات.
- بالنسبة لمعامل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ أن إشارته موجبة، حيث إذا زاد نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي ب(1%) فإن نسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي ستزيد ب(7.69%) مع ثبات العوامل الأخرى.

3.7.4 تحليل النموذج الثالث:

لغاية التقدير الإحصائي تم استخدام المعادلة رقم (3):

$$U_t = \alpha + \beta FDI_t + \gamma G_t + \phi Y_t + INF_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

لغاية التقدير الإحصائي تم استخدام المعادلة رقم (4):

1- اختبار جذر الوحدة للسكون (Unit Root Test): تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع واختبار

فيليس بيرون وكانت النتائج المتحصلة كالتالي:

جدول رقم (4-13): اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

القيمة الجدولية عند 10%	القيمة الجدولية عند 5%	القيمة الجدولية عند 1%	القيمة المحسوبة	القرار (الرتبة)	المستوى	المتغير
-2.619160	-2.960411	-3.661661	-2.980116	الحد الثابت (Intercept)	عند المستوى	معدل البطالة (U)
-2.614300	-2.948404	-3.639407	-5.531478***		الفرق الأول	
-2.612847	-2.948404	-3.632900	-1.976071	الحد الثابت (Intercept)	عند المستوى	الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
-2.614300	-2.951125	-3.639407	-6.079198***		الفرق الأول	
-2.612847	-2.948404	-3.632900	-2.081628	الحد الثابت (Intercept)	عند المستوى	الإففاق الحكومي (G)
-2.614300	-2.951125	-3.639407	-7.316627***		الفرق الأول	
-2.612874	-2.948404	-3.632900	-4.567274***	الحد الثابت (Intercept)	عند المستوى	نمو إجمالي الناتج المحلي (Y)
-2.612874	-2.948404	-3.632900	-3.658642***	الحد الثابت (Intercept)	عند المستوى	معدل التضخم (INF)

نلاحظ من الجدول أعلاه، إن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الثاني المتمثلة في كل من، الاستثمار

الأجنبي المباشر (FDI)، والاففاق الحكومي (G)، غير ساكنة عند المستوى (5%) ولكنها ساكنة بعد

أخذ الفرق الأول عند مستوى المعنوية (1%) أما معدل البطالة (U)، معدل التضخم (INF)، ونمو

إجمالي الناتج المحلي (Y) مستقرة في مستواها.

2- اختبار الخطية المتعددة (Multicollianarity):

تم عمل ارتباط شبكي (Correlation) للمتغيرات المستقلة (عند الفرق الأول) في النموذج للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، وكانت النتائج كالاتي:

جدول رقم (4-14): اختبار الخطية المتعددة

D(INF)	D(Y)	D(G)	D(FDI)	
0.006211	0.195156	0.065576	1.000000	D(FDI)
-0.026362	-0.148782	1.000000	0.065576	D(G)
0.236689	1.000000	-0.148782	0.195156	D(Y)
1.000000	0.236689	-0.026362	0.006211	D(INF)

يبين الجدول رقم (4-14) أنه لا توجد مشكلة الارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، فالعلاقة بين جميع المتغيرات المستقلة بين -0.5 و 0.5.

4- اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):

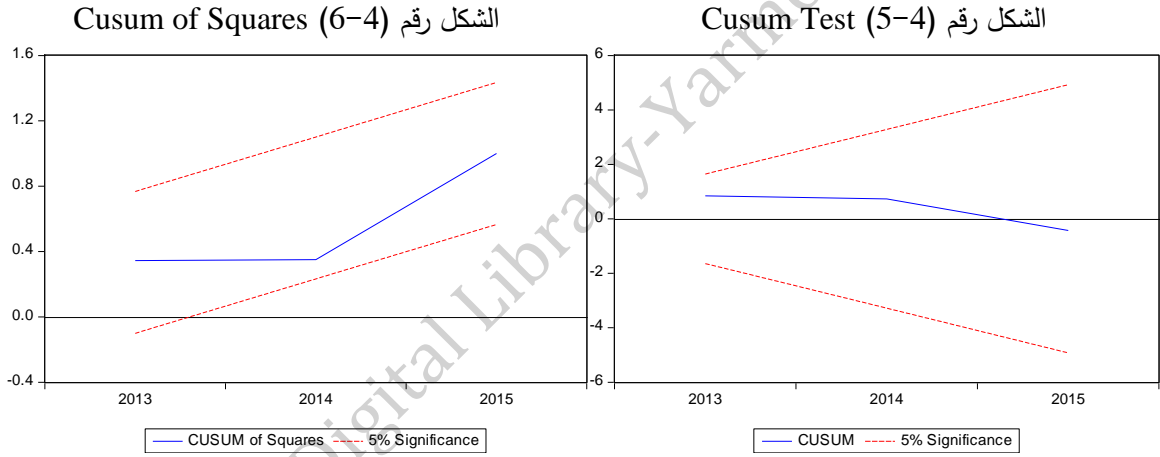
جدول رقم (4-15): اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.967061	Prob. F(6,1)	0.5838

نلاحظ من الجدول أعلاه أن احتمالية (F-Statistic) أكبر من 5% وهي غير معنوية وبالتالي لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي، وأن النموذج يخلو من هذه المشكلة.

5- اختبار الاستقرار (Stability):

تم إجراء اختبارات الاستقرار (Cusum Test) و (Cusum Squares Test) لنموذج الدراسة، وبيّن الشكل رقم (5-4) والشكل رقم (6-4) أن معاملات النموذج تتمتع باستقرارية عالية على مدى الفترة الزمنية التي تقوم عليها الدراسة، وعليه فإنه لا داعي لتقسيم الفترة (1980 - 2015) إلى فترات جزئية تكون فيها المعلمات مستقرة، وبالتالي يسمح لنا اختبار الاستقرار باستخدام كامل الفترة دون تجزئتها.



6- اختبار التكامل المشترك:

في هذه الدراسة تقوم معادلة التكامل المشترك على تقدير المتغيرات المستقلة للنموذج الثالث الممثلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي، نمو إجمالي الناتج المحلي ومعدل التضخم على معدل البطالة.

1- اختبار الحدود (Bound- Test):

أظهرت النتائج من أن قيمة (F=11.7859) أكبر من قيم (Bound I1) وبالتالي رفض الفرضية الصفرية (التي تعني عدم وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات)، ووجود تكامل مشترك على الأمد البعيد.

جدول رقم (4-17) اختبار الحدود

ARDL Bounds Test			
Date: 10/16/17 Time: 14:03			
Sample: 1985 2015			
Included observations: 31			
Null Hypothesis: No long-run relationships exist			
K	Value	Test Statistic	
4	11.7859	F-statistic	
Critical Value Bounds			
I1 Bound	I0 Bound	Significance	
3.52	2.45	10%	
4.01	2.86	5%	
4.49	3.25	2.5%	
5.06	3.74	1%	

© Arabic Digital Library Mansoura University

9- تقدير النموذج الثالث:

تشير النتائج الواردة في الجدول (Bound- Test) إلى وجود علاقة توازنية (Cointegration) في المدى الطويل، وعليه يمكن كتابة العلاقة في المدى الطويل كما يلي:

$$U = 51.173 - 0.471 * FDI - 0.507 * G - 5.432 * Y - 0.440 * INF \dots (4)$$

جدول رقم (4-18) النتائج في المدى الطويل

Dependent Variable: U
ARDL(4, 5, 5, 4, 5), Akaike criterion(AIC)

Variables	Coefficient	St. error	t- statistic	Prob.
FDI	-0.471089	0.049538	-9.509734	0.0025
G	-0.507149	0.068528	-7.400642	0.0051
Y	-5.432202	0.781460	-6.951350	0.0061
INF	-0.440098	0.141108	-3.118878	0.0525
Intercept	51.172760	2.337681	21.890396	0.0002
R-squared	0.992292	Mean dependent var.		13.27419
Adjusted R-squared	0.922919	S.D. dependent var.		2.998885
S.E.of regression	0.832597	Akaike info criterion		1.942542
Sum squared resid.	2.079399	Schwarz criterion		3.237756
Log likelihood	-2.1093366	Hunnan - Quinn criterion		2.364749
F - statistic	14.30366	Durbin Watson stat.		1.882561
Prob(F- statistic) = 0.024492				

ويبين الجدول رقم (4-18) المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة والمقطع في المدى الطويل ومن خلال النموذج أعلاه نلاحظ ما يلي:

- يتضح من خلال النتائج أن معامل التحديد المعدل (adj_R^2) بلغت (92.3%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما نسبته (92.3%) من التغير في معدل البطالة.
- كما تشير النتائج إلى ان جميع المعاملات في النموذج مقبولة إحصائياً بإستثناء معدل التضخم.
- بالنسبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، نلاحظ أن إشارته سالبة، حيث إذا زادت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي بـ(1%) يؤدي إلى نقصان معدل البطالة بـ(0.47%) مع ثبات العوامل الأخرى، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية والتوقعات المسبقة الذكر.
- بالنسبة لمعامل الإنفاق الحكومي ، نلاحظ أن إشارته سالبة، حيث إذا زاد نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بـ(1%) فإنه يؤدي إلى نقصان معدل البطالة بـ(0.51%) مع ثبات العوامل الأخرى.
- بالنسبة لمعامل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ أن إشارته سالبة، حيث إذا زاد نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بـ(1%) فإنه يؤدي إلى نقصان معدل البطالة بـ(7.69%) مع ثبات العوامل الأخرى.
- بالنسبة لمعامل معدل التضخم ، نلاحظ أن إشارته سالبة، حيث إذا زاد معدل التضخم بـ(1%) فإنه يؤدي إلى نقصان معدل البطالة بـ(0.44%) مع ثبات العوامل الأخرى.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

يهدف هذا الفصل إلى تلخيص أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، حيث أن نتائج هذه الدراسة جاءت مطابقة للفرضيات التي انطلقت منها، وذلك حول استجابة بعض المتغيرات الاقتصادية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة (1980-2015)، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليل القياسي لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية من خلال استخدام أسلوب السلاسل الزمنية في التحليل لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) كأداة للتحليل القياسي، وذلك بعد إخضاع النماذج القياسية إلى الاختبارات التشخيصية والتأكد من خلو النماذج من المشاكل الإحصائية للوصول إلى معلمات خطية كفاءة وغير متحيزة. ويمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة كما يلي:

1-5 الاستنتاجات

1- أظهرت الدراسة أن جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول بإستثناء إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، نمو إجمالي الناتج المحلي، ومعدل التضخم ساكنة في مستواها من خلال إختبار (ADF).

2- هنالك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي (FDI) إلى نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي (EXPO)، فكلما زاد نسبة الاستثمار (FDI) ب(1%)، تؤدي إلى زيادة نسبة الصادرات (EXPO) ب(0.26%) مع ثبات تأثير العوامل الأخرى، وكما أنها مقبولة إحصائياً عند مستوى (5%).

- 3- هنالك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الأجمالي (FDI) إلى نسبة المستوردات من الناتج المحلي الأجمالي (IMP)، فكلما زاد نسبة الاستثمار (FDI) بـ(1%)، تؤدي إلى زيادة نسبة المستوردات (IMP) بـ(1.10%) مع ثبات تأثير العوامل الأخرى، وكما أنها مقبولة إحصائياً عند مستوى (5%).
- 4- هنالك علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى معدل البطالة من إجمالي القوى العاملة (U)، فكلما زاد نسبة الاستثمار (FDI) بـ(1%)، تؤدي إلى نقصان معدل البطالة (U) بمقدار (0.51%) مع ثبات تأثير العوامل الأخرى، وكما أنها مقبولة إحصائياً عند مستوى (5%).

5-2 التوصيات

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها توصي الدراسة بما يأتي:

- 1- إن تحقيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتائج أفضل للاقتصاد الأردني يتطلب توجيه الاستراتيجية الوطنية للاستثمار نحو استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2- اهتمام الدولة بجذب المشاريع التي تعتمد في عملياتها على الكثافة العمالية للتخفيف من حدة البطالة.
- 3- يجب العمل في المستقبل على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لإنتاج سلع تحل محل المستوردات.

قائمة المراجع:

أولاً المراجع العربية:

1. أبو شرار، علي، (2007م)، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، ص(260 - 266).
2. أبو ليلي، زياد محمد، (2005)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1976 - 2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
3. أحمد، موفق، خضير، حلا، (2010)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (80)، ص(136-156).
4. باركر، مشتاق، (1995)، الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة الشرق الأوسط، المجلة الاقتصادية السعودية، المجلد(1)، العدد(1)، ص(123-149).
5. بركات، محمد، (2011)، جغرافية التجارة الأردنية، الطبعة الأولى، دار أبلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص(20).
6. البكري، كامل، (1995)، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص(157).
7. بن عيشي، عمار، (2010)، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2010)، جامعة بسكرة، الجزائر.
8. خضر، حسان، (2004)، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعريف وقضايا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جسر التنمية، السنة الثالثة، العدد(32)، ص(2-28).

9. خليفة، أحمد، محمود، إبراهيم، (2010)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على حالة المصرية (1970 - 2010)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية، مصر.
10. الدباسي، وفاء، (2006)، الاستثمارات الأجنبية في المؤسسات الصغيرة الأردنية "الواقع والطموح"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والتموسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، ص(270).
11. الربيعي، فلاح خلف، (2011)، محددات الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، دورية الحوار المتمدن، الادارة والاقتصاد، العدد(3486)، ص(3-9).
12. الزهراني، بندر بن سالم، (2004)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص(22).
13. السواعي، خالد، (2014)، أثر الاستثمار الأجنبي على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الأردني، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد(3)، العدد(1)، ص(62-95) جامعة الزرقاء، الأردن.
14. شكري، ماهر، عوض، مروان، (2004)، المالية الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن الطبعة الأولى، ص(5-57).
15. صقر، عمر، (2000)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، ص(54-55).

16. طعمة، حسين، (2008)، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (1996 - 2008)، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد(15)، العدد(1)، ص(258-267)، جامعة الزرقاء، الأردن.
17. عبد السلام، رضا، (2008)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، ص(39).
18. عثمانة، عبد الباسط، (2008)، إنتاجية العامل الأردني والعامل الوافد وإمكانية الإحلال، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد(27)، العدد(1ب)، ص(603 - 622).
19. عجمي، جميل هيل، (2002)، الاستثمار المباشر في الأردن - حجمه ومحدداته، إريد للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص(1-35)، إريد، الأردن،
20. عطية، طاهر، (2011)، إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ص(250 - 251).
21. عمر، دنيا، (2007). أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد(68)29، بغداد، ص(129-146).
22. فريحات، حيدر، (2000)، نتائج عضوية منظمة التجارة العالمية على التنمية الاقتصادية في الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة الخامسة، العدد(12)، عمان، الأردن، ص(1-17).
23. فضيل، فارس، (2004)، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، ص(74).
24. محمد، أميرة، (2005)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، ص(43 - 44).

25. المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، (2012)، التقرير الاقتصادي والاجتماعي.
26. موساوي، محمد، زيرار، سمية، (2015)، التفاعل الدينامي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والصادرات وسعر صرف الدينار في الجزائر، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد (2)، العدد (2)، ص (115-128).
27. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2015، إعداد متفرقة.
28. مؤسسة تشجيع الاستثمار، عمان، الأردن، التقرير السنوي، 2004.
29. موقع الأمم المتحدة للتجارة والتنمية www.unctad.org.
30. موقع البنك الدولي www.worldbank.org.
31. موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org/external/arabic/index.htm.
32. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المملكة الأردنية الهاشمية، التقرير السنوي، 1993.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

1. Algunacil, M., and Ort, V. (2002).A Multivariate Cointegrated Model Testing For Causality Between Export and Outward Foreign Investment: The Spanish Case, Applied Economic, 34: 118- 132.
2. Basi, S. (1963). Determinants of United States Private Direct Investment In Foreign Countries. Kent: Kent State University.
3. Billent, B. (1991).Investment Behavior of Multinational Corporations in Developing Areas, New Brunswick, N. J., Transaction Publishers.
4. Blomstrom, M. (2002).The International Incentive, OECD Paper.
5. Cohen, Stephen D. (2007).The Multinational Corporations and Foreign Direct Investment: Avoiding Simplicity, Embracing Complexity, The American University Washington, D.C.
6. Chang, Shun chen. (2005). TheDynamic Interaction Among FDI, Economic Change and Restruturing, 38(3-4): 235-256.
7. Deepak, Mishra.(2001). Inflow Capital And Growth, Finance and Development, Vol.38, PP:(217-222).
8. Dutt, Amitava. (1998). Globalization, FDI and Southen Growth, Economic Effect of Globalization, Journal of Economic Methodology, Taylor & Francis Journals, vol. 5, NO. 2, PP:310- 317.
9. Ferraro, V. (2008).Dependency Theory: an Introduction.The Development Economics Reader.Giorgio Secondi. London and New York, Routhledge: 58-66.
- 10.Gujarati, D. and Porter, D. (2009).Basic Econometrics.The Fifth Edition, McGraw Hill, Bosten.
- 11.Hailu, Z. (2010). Impact of Foreign Direct Investment on Trade of African Countries, International Journal of Economics and Finace, Shanghai University of Finance and Economics, China, 2(3): 133- 133.

12. Ho, C. And Rashid, H. (2011). Macroeconomic And Country Specific Determinates Of FDI, *The Business Review Cambridge*, 18(1), pp:219-226.
13. Hymber, H. (1976). *The International Operations Of National Firms: A Study Of Direct Foreign Investment*. Harvard University press: Cambridge, MIT.
14. Jaumatte, Florence. (2004). Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreement: The Market Size Effect Revisited, *International Monetary Fund*, IMF WP/04/206.
15. Jayachandran, G. and Seilan, A. (2010). A Causal Relationship Between Trade, Foreign Direct Investment and Economic Growth For India, *International Research Journal of Finance and Economics*, 42: 74-88.
16. Katseli, T. (1997). *Investment Trade and International Competiveness, The New Globalizem and Developing Countries*. United Nations University Press, PP: (181-213).
17. Kindle Berger, C. (1969). *The Theory of Direct Investment and The International Corporation*, American Business Abroad, MA: MIT Press.
18. Lim, Ewe- Ghee. (2001). Determinats of and The Relation Between Foreign Direct Investment and Growth: A Summry of The Recent Literature, *IMF Working Paper 10/175* (Washington: International Monetary Fund).
19. Marino, A. (2000). *The Impact of FDI on Developing Countries Growth: Trade Policy Matters*, ISTAT National Institute Of Statistics, Italy.
20. Metwally, M.M. (2004). The Effect of Eu Foreign Direct Investment in The Middle East, *European Business Review*, Vol. 16, No. 4, Australia, PP: (381- 389).
21. Olayiwoa and, k. and Okodua, H. (2013). FDI, Non-Oil Exports and Economic Growth in Nigeria: A Causal Analysis, *Asian Economic and Financial Review*, 3(11): 1479-1496.

22. Ozturk, I. (2007). Foreign Direct Investment- Growth Nexus: A Review of The Recent Literature- International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies, Vol. 4, No. 2. PP:(79-98).
23. Palma, G. (1978). Dependency, A Formal Theory of Underdevelopment or Mythology For The Analysis of Concerte Situations of Under Development?, in World Development, Vol. 6, NO. 2, PP: (881-924).
24. Pesaran, M. and Shin, Y. And Smith, R. (2001). Bounds Testing Approches To The Analysis Of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, NO. 8, PP:(289-326).
25. Richard, Caves. (1993). Multinational Enterprise and Economic and Analysis, 3rd Editions. Cambridge University, PP:(91).
26. Salvatore, Dominick. (2001). International economic, Seventh Edition, John Wiley and Sons, PP: (399).
27. Shnedier, F. and Frey, B. (1985). Economic and Political Determinates of FDI, Word Development, Vol. 13, Issue 2, PP: (161-175).
28. Spero, Joan E. and Hart, Jeffrey A. (1997). The Politics of International Economic Relation, Routled, PP: (259).
29. UNCTAD. (2015). World Investment Report, FDI From Developing and Transsion Economics: Implications For Development, U.N, New York. http://www.unctad.org/en/docs/wir2015_en.pdf.
30. UNCTAD. (2010). World Investment Report, FDI From Developing and Transition Economics: Implications For Development, U.N, New York. http://www.unctad.org/en/docs/wir2010_en.pdf.
31. UNCTAD. (2005). World Investment Report, Transnational Corporations and The Internationalization Of (R&D), U.N, New York. http://www.unctad.org/en/docs/wir2005_en.pdf.

33. UNCTAD. (1999). World Investment Report, FDI and The challenge of Development, Geneva, New York, P: (465).http://www.unctad.org/en/docs/wir1999_en.pdf..

34. UNCTAD. (1998). World Investment Report, Trends and Determinants, New York and Geneva, P: (27). http://www.unctad.org/en/docs/wir1998_en.pdf

35. World Bank. (1996). World Development Report From Plan to Market. Washington. D.C: Oxford University Press.

36. Zilinsk, Aste. (2010). Negative and Positive Effects of Foreign Direct Investment, Economics and Management, Vol. 15, NO. 2, PP:(332-336), Kaunas University of Technology, Lithuania.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق رقم (1) بيانات الدراسة

السنة	صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (GDP%)	الصادرات من السلع والخدمات (GDP%)	سعر الصرف الحقيقي	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (GDP%)
1980	0.865	40.393	4.050	26.819
1981	3.211	43.639	3.876	27.022
1982	1.270	40.621	3.374	-13.757
1983	0.709	35.800	3.278	-18.920
1984	1.560	39.079	2.983	3.373
1985	0.500	39.659	2.983	-29.019
1986	0.355	28.302	2.920	4.390
1987	0.585	33.068	2.882	19.417
1988	0.378	43.447	3.330	12.369
1989	-0.032	56.054	2.727	2.687
1990	0.905	59.837	1.658	-5.941
1991	-0.274	57.390	1.620	-18.021
1992	0.767	50.229	1.421	46.107
1993	-0.598	50.337	1.394	21.631
1994	0.046	47.851	1.376	3.570
1995	0.198	51.722	1.267	-3.433
1996	0.244	52.872	1.228	-1.031
1997	4.982	49.312	1.245	-8.340
1998	3.919	44.854	1.255	-14.883
1999	1.939	43.372	1.318	14.954
2000	10.798	41.842	1.318	-7.575
2001	3.049	42.146	1.412	-3.800
2002	2.487	47.432	1.427	2.443
2003	5.366	47.383	1.448	9.096
2004	8.212	52.208	1.598	25.363
2005	15.764	52.706	1.653	31.427
2006	23.537	53.874	1.595	-9.429
2007	15.325	54.234	1.575	16.192
2008	12.865	57.798	1.532	19.623
2009	10.131	46.440	1.195	-1.628
2010	6.389	48.228	1.135	-13.287
2011	5.153	47.655	1.646	3.803
2012	4.891	46.247	1.791	10.376
2013	5.375	42.352	1.687	7.169
2014	5.608	43.333	1.972	2.051
2015	3.398	34.588	1.983	-14.487
المصدر	UNCTAD	البنك الدولي	البنك المركزي	البنك الدولي

السنة	المستوردات من السلع والخدمات (GDP%)	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	معدل البطالة (% من إجمالي القوة العاملة)	الإنفاق الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي)	معدل التضخم (% سنوياً)
1980	85.311	1.779	3.5	45.624	11.111
1981	98.537	1.953	3.9	45.256	7.7
1982	94.291	0.449	6.7	45.362	7.428
1983	81.339	2.793	5	44.251	5.02
1984	79.547	4.549	5.4	45.241	3.847
1985	76.257	3.699	5.9	44.002	2.985
1986	53.538	3.147	8.1	35.889	0
1987	57.71	3.557	8.4	43.722	-0.2
1988	64.68	4.619	8.8	45.752	6.613
1989	74.401	3.846	10.3	43.447	25.713
1990	89.616	3.072	16.8	44.323	16.192
1991	79.872	1.278	18.8	43.969	8.155
1992	81.407	1.889	17.6	35.272	3.996
1993	80.152	1.531	19.7	36.403	3.317
1994	70.458	3.084	15.8	34.513	3.517
1995	72.171	3.004	15.3	36.005	2.353
1996	78.171	3.34	12.8	36.623	6.501
1997	71.583	3.638	14.4	34.548	3.038
1998	64.342	2.644	14.4	36.761	3.092
1999	61.246	3.335	11.6	34.852	0.606
2000	68.525	4.326	13.7	33.923	0.667
2001	67.169	1.888	14.7	33.259	1.772
2002	66.632	2.121	15.3	33.662	1.833
2003	68.35	2.816	14.5	37.041	1.63
2004	82.462	4.082	12.5	37.615	3.362
2005	94.207	3.62	14.8	39.504	3.494
2006	87.873	4.038	14	36.827	6.252
2007	91.758	3.872	13.1	37.35	5.387
2008	87.511	1.429	12.7	34.518	14.928
2009	69.101	-2.053	12.9	35.385	-0.678
2010	69.03	4.065	12.5	30.427	5.014
2011	73.859	2.85	12.9	33.217	4.158
2012	74.265	2.219	12.2	31.905	4.52
2013	71.954	2.275	12.1	35.591	4.83
2014	69.738	2.541	11.9	37.855	2.892
2015	60.49	2.617	13	29.078	-0.873
المصدر	البنك الدولي	البنك الدولي	البنك الدولي	البنك الدولي	البنك الدولي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University